الأوجه المردودة في إعراب الأسماء المبنية بين الصناعة النحوية والمعنى في كتاب «الحُجَّة» لأبي عليٍّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)

مُستل من رسالة بعنوان :

الأوجُـــهُ الإعـرابِيَّـةُ المـردودَةُ بَينَ الصّناعَـةِ النـحـويَّـةِ والمـعـنَى في كتابِ(الحُجَّةِ) لأبي عليٍّ الفارسيِّ (ت٣٧٧هـ)

إعداد الأستاذة

هبة فتحي أحمد عبد المحسن

المعيدة بقسم النحو والصرف والعروض- كلية دار العلوم – جامعة الفيوم

المستخلص

تعدَّدت الأوجه الإعرابية التي ردَّها أبو علي في كتابه(الحجة)، وهذه الأوجه المردودة منها ما هو مردود من ناحية الصناعة النحوية، ومنها ما هو مردود من ناحية المعنى، وقد اقتصرت هذه الورقة البحثية على دراسة الأوجه المردودة في إعراب الأسماء المبنية، وذلك بهدف الوقوف على الأسس التي تتعلق بالصناعة النحوية، وكذلك تلك التي تتعلق بالمعنى التي ردَّ أبو علي الإعراب بناء عليها، وتحليلها وتقويمها، وكذلك بيان موقف النحاة من هذه الأوجه المردودة، والكشف عن الأحكام التي قد تترتب على هذه الأعاريب المردودة فيما يتعلق بالوقف والابتداء، وكذلك أثر تعدد القراءات في قبول الإعراب أو رده، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن: الأساس الدلالي كان على رأس الأسس التي اعتمد عليها أبو علي فيما ردَّه من أعاريب، فقد كان يرد الإعراب الذي يؤدي إلى مخالفة المعنى المراد من الآية، كما كان السياق بنوعَيه الداخلي(اللغوي) والخارجي(أسباب النزول) على رأس الأسس التي كانت حاضرة بقوة في الأوجه الإعرابية التي اختارها أبو علي، وكذلك تلك التي ردَّها.

الكلمات المفتاحية: الأوجه المردودة- الأسماء المبنية- الصناعة النحوية والمعنى- أبو علي الفارسي- الحجة.

Abstract

Abu Ali presented various rejected declensional aspects in his book "Al-Hujjah," and these aspects can be classified into those that are relevant to Syntactic Structuring and those that are relevant to meaning. This research paper focused exclusively on studying the rejected aspects related to the declension of indeclinable nouns. The purpose was to examine the foundations related to Syntactic Structuring and the ones related to the meaning which Abu Ali rejected the declension based on them along with analyzing and evaluating them. Additionally, it aimed to present the position of grammarians regarding these rejected aspects and reveal the implications that may arise concerning the rules of pausing (waqf) and starting (ibtida'), as well as the impact of multiple readings on accepting or rejecting the declension.

One of the most important findings of this study is that the semantic basis was at the forefront of the foundations that Abu Ali relied upon in his rejected aspects. He would reject the declension that would lead to a deviation from the intended meaning of the verse. Furthermore, both the internal (linguistic) and external (reasons for revelation) contexts were strongly present among the foundations that Abu Ali chose for his declensional aspects, as well as the ones he rejected.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله الذي جعل العربية لغة القرآن الكريم، وأُصلِّي وأُسلِّم على البشير النذير، الفصيح البليغ، الذي أُوتي جوامع الكلم، سيدنا محمد صَلَّى الله عليه وسلَّم، وعلى آله وصحبه الذين عرفوا للعربية قدرها، ورفعوا لواءها، أما بعد:

فإن المتأمل في إعراب النحاة لآيات الكتاب العزيز يجد أنَّ هذا الإعراب لم يكن عملًا عشوائيًا، وإنما كان محكومًا بضوابطَ وأسسٍ يلتزم بها النحوي عند إعرابه، على رأس هذه الأسس أن يأتي الإعراب موافقًا للصناعة والمعنى معًا، وإلا كان هذا الإعراب مردودًا وغير صحيح، وهذه الدراسة تتناول تلك الأوجه الإعرابية التي لم يلتزم أصحابها بهذا الأساس عند إعرابها، فرُدَّت صناعة أو معنى، وذلك عند عالم كبير من علماء القرن الرابع الهجري، هو أبو علي الفارسي، ذلكم النحوي الفذ، صاحب هذا التراث الضخم من المؤلفات النحوية، التي تنُمُّ عن عقلية فَذَّة، وامتِلاكٍ لناصية علم النحو امتلاكًا كاشِفًا عن نبوغه وتفرُّده، وعن كونه عالمًا قلَّ أن يجود الزمان بمثله، وقد وقع الاختيار على كتاب«الحجة للقراء السبعة» ليكون مجالًا للدراسة،؛ ذلك أنه قد استوقفني مسلك أبي علي في تناوله لإعراب الآيات القرآنية في هذا الكتاب؛ فقد كان كان كثيرًا ما ينص على أن هذا الوجه أو ذاك من أوجه الإعراب ممتنع في الآية، ويُرجِعُ ذلك إلى أنَّ الصناعة تمنعه أو المعنى يمنعه، وقد اقتصرت هذه الورقة البحثية على دراسة هذه الأوجه المردودة في إعراب الأسماء المبنية، ومن هنا جاء عنوان الدراسة: **الأوجهُ المردودةُ في إعراب الأسماء المبنية بينَ الصناعةِ النحويّةِ والمعنَى في كتاب «الحُجَّة» لأبي عليٍّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ).**

الأهداف:

- تسليط الضوء على الدور الكبير الذي قام به أبو علي في تحـــرّي الدِّقَّـــة في إعراب الكتاب العزيز بما يتوافق مع المعنى؛ حتى لا يَضِلَّ النـــاس في فهـــم كتاب ربهم.
- الكشف عن الأصول أو القواعد التي ردَّ أبو علي الإعراب على أساسها.
- بيان موقف النحاة من هذه الأوجه التي رَدَّهَا أبو علي.
- إبراز أثر تعدد القراءات في قَبُول الإعراب، أو رَدِّه.

المنهج:

اتَّبَعتُ في هذه الدراسة المنهج الوصفي؛ الذي يقوم على جمع المعلومـــات، وتصنيفها، وتحليلها، ودراستها، بهدف الوصول إلى نتائج، وأحكام.

الدراسات السابقة:

- **بين الصناعة النحوية والمعنى عند السمين الحلبي في كتابه «الدر المصـــون في علوم الكتاب المكنون»**، د.عبد الفتاح الخطيب، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠١م، وتلتقي هذه الدراسة مع دراستي في الفصلين الثاني والثالث من الباب الثاني، واللَّذَينِ تحدَّث فيهمـــا صـــاحب الدراسة عمَّا ردَّهُ السمين من أعاريب المفسرين لآيات القرآن الكريم لفساده صناعة، وما ردَّه من أعاريبهم لفساده معنى، وتختلف هذه الدراســـة عـــن دراستي في كونها- كما يتضح من العنوان- عن السمين، ودراستي عن أبي علي.
- **تجاذب المعنى والصناعة النحوية في القرآن:** د. غانم هاني كراز الناصري، بحث منشور بمجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعـــة بابل، العدد الثاني، المجلد الرابع والثلاثون، حُزيـــرَان٢٠١٧م، وجـــاءت الدراسة في مبحثين، تناول صاحبها في المبحث الأول تجاذب المعنى والصناعة النحوية في الجملة، وتناول في المبحث الثاني تجاذب المعنى والصناعة النحوية

في شبه الجملة، وقد عَرضَ في المبحثين نماذج من الآيات التي فيها تجاذُب بين الصناعة النحوية والمعنى، أحدهما يقتضي شيئًا، والآخر يمنعه، وذكر آراء العلماء في ذلك، مُرَجِّحًا بينها، وكان نصيب الحجة من ذلك موضعًا واحدًا فقط.

- **الأعاريب المردودة لفساد المعنى من خلال «تفسير البحر المحيط» لأبي حيَّان الأندلسي(ت٧٤٥هـ) عرضًا ودراسة:** الطاهر محمد أمين مكي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية بجرجا، جامعة الأزهر،١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م، وتلتقي هذه الدراسة مع دراستي في تناولها للأعاريب المردودة معنى، غير أنها تناولتها في «البحر المحيط»، وتناولتْها دراستي في «الحجة».
- كتاب الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي ت٣٧٧هـ: د. محمد عبد الله قاسم (دمشق: دار البشائر١٤٢٨هـ=٢٠٠٨م)، ط١، ونقطة الالتقاء بين هذه الدراسة وبين دراستي ما جاء في الفصل الثالث من الكتاب، وعنوانه (التوجيه النحوي عند أبي علي في الحجة) حيث تحدَّث فيه عن تجاذب المعنى والإعراب في الحجة، لكن حديثه عن هذه القضية جاء في صفحات قليلة، لا تتعَّدى خمسًا وثلاثين صفحة.

خطة الدراسة: جاءت هذه الدراسة في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخَاتِمَة. **المقدمة:** وفيها حديث عن أهمية الدراسة، وأسباب اختيارها، وأهدافها، والمنهج المتبع، والدراسات السابقة، وخطة الدراسة. **التمهيد:** وفيه بيان المقصود بكل من(الأوجه الإعرابية المردودة- الصناعة النحوية)

المبحث الأول : الأوجه المردودة صناعة، المبحث الثاني: الأوجه المردودة معنى.

التمهيد:

رد الإعراب معناه عدم قبوله وتخطئته ورجْعِه، وكأن الرَّاد له يُرجعُهُ إلى صاحبه ليُعيدَ النظر فيه.[١] وتنقسم الأوجه المردودة عند النحاة إلى أوجه مردودة ردًّا غير قطعي، وأخرى مردودة ردًّا قطعيًّا، ويندرج تحت القسم الأول: القبيح، والضعيف، والقليل، والمكروه، والضرورة، والشاذ، والنادر، والغريب، والبعيد، والرديء، والخبيث[٢]، ويندرج تحت القسم الثاني المُنْكَر، والخَطَأ، والمُحَال، والغلَط، والممنوع، والفاسد، واللحن، والباطل.[٣]

والمقصود بالأوجه الإعرابية المردودة في هذه الدراسة: تلك الأوجه التي ردَّها أبو علي ردًّا قطعِيًّا، وقد تنوَّعَت الألفاظ التي استخدمها أبو علي للدلالة على الرد القطعي للإعراب، من هذه الألفاظ: (لا يجوز[٤]، وهو اللفظ الأكثر استخدامًا للدلالة على رد الإعراب، لا يَتَّجه[٥]، لم يكن[٦]، لا يصح[٧]، ممتنع[٨]، لم يَستَقِم قوله[٩]، هذا لا يستقيم[١٠]، لا يكون[١١])

الصناعة النحوية: مصطلح الصناعة النحوية ليس مُصطَلَحًا حديثًا، وإنما ذكره النحاة القدماء في كتبهم، بل إنَّ الفرُّخان(كان حيًّا حتى منتصف القرن السابع تقريبا) قد عَرَّف النحو بأنَّه: "صناعة علمية"[١٢]، وأطلق عليه أبو حيان اسم "علم الصناعة النحوية"[١٣]، وألَّف ابن جني كتابًا، وأسماه «سر صناعة الإعراب»[١٤]، وقد ذكر الدكتور تمام حسان أن النحو العربي يتسم بالموضوعية، والشمول، والتماسك، والاستغناء، وما دام يتسم بهذه السمات فيمكن القول بكل اطمئنان: إن النحو صناعة.[١٥] "والذي استقرَّ لدى النحاة أن الصناعة النحوية المراد منها قواعد النحو(...) التي تقتضي أن يُقَال عن هذا اللفظ إنه فاعل، أو مفعول"[١٦]

المبحث الأول : الأوجه المردودة صناعة

- **إعراب ﴿ذَٰلِكَ﴾ في قوله تعالى:** ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ﴾[١٧]

اختلف العلماء في إعراب ﴿ذَٰلِكَ﴾ على قراءة من قرأ الآية برفع﴿وَلِبَاسُ﴾[١٨]، وجاءت آراؤهم على النحو الآتي:

أولًا: رأي أبي علي

ذهب أبو علي إلى أن﴿ذَٰلِكَ﴾ على هذه القراءة في محل رفع نعت، أو بدل، أو عطف بيان.[١٩]

ثانيًا: الوجه المردود عند أبي علي

ذهب أبو علي إلى أنه لا يجوز أن يكون ﴿ذَٰلِكَ﴾ لغوًا؛ لأنه يجوز حَمْله على الأوجه التي ذكرها.[٢٠] يقول: "**وقوله ﴿ذَٰلِكَ﴾ صفة أو بدل أو عطف بيان، ومن قال: إنَّ ﴿ذَٰلِكَ﴾ لغو، لم يكن على قوله دلالة؛ لأنه يجوز أن يكون على ما ذَكَرْنا**"[٢١]

ثالثًا: الدراسة
مناقشة رأي أبي علي

ذهب النحاس إلى إعراب (ذَٰلِكَ) نعتًا "أَوْلَى مَا قيل فيه"[٢٢]، كما ذهب الزمخشري إلى أنه يجوز فيه أن يكون نعتًا[٢٣] ووصف ابن عطية رأي أبي علي بأنه أنبل الأقوال[٢٤]، كما وافق الرازي أبا علي فيما ذهب إليه من تجويز الأوجه الثلاثة في إعرابه.[٢٥]

وقد نقل أبو حيان عن الحوفي اعتراضه على وجه إعرابه نعتًا؛ لأن النعت لا بُدَّ أن يكون مُسَاويًا للمنعوت في التعريف أو أقل منه، واسم الإشارة أعرَف من المضاف إلى ما فيه الألف واللام، فيترتب على إعرابه نعتًا أن يكون النعت أعرَف من

المنعوت.[٢٦] وقد ذكر السمين الحلبي أنه يمكن الرد على اعتراض الحوفي بأن القائلين بكونه نعتًا لا يرون أن اسم الإشارة أعرَف من المُضَاف إلى ما فيه الألف واللام.[٢٧]

والحقيقة أن العلماء متفقون جميعًا على أن اسم الإشارة أعرَف من المُضَاف إلى ما فيه الألف واللام.[٢٨] ولكن يمكن الرد على اعتراض الحوفي بأن ما ذكره من وجوب كون النعت أقل من المنعوت أو مُسَاوِيًا له هو رأي البصريين.[٢٩] وقد رجَّح ابن مالك والصبَّان جواز كون النعت أعرَف من المنعوت.[٣٠] واستدلَّ الصَّبَّان على ذلك بأن المقصود من الصفة إيضاح الموصوف؛ ومن ثَمَّ لا مانع من كونها أعرَف من الموصوف.[٣١]

كذلك يمكن الرد عليه بما نقله الأشموني عن بعض المتأخرين أن كل معرفة توصَف بكل معرفة.[٣٢]

مناقشة الوجه المردود عند أبي علي

نَسَبَ المُنتَجَب الهَمَذاني للرماني أن (ذَلِكَ) فصل لا مَحَلَّ له من الإعراب[٣٣]، ونسب أبو حيَّان مثله للحوفي.[٣٤] ولعل ما جعلهم يذهبون إلى ذلك قراءة ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ خَيۡرٞ﴾ بحذف(ذَلِكَ)[٣٥]، فحملوا قراءة الإثبات على قراءة الحذف، وهذا حرص منهم على توافق القراءتين في الإعراب.

ولا شك أن هذا المسلك غير صحيح؛ لأنه وإن ذهب بعض العلماء إلى أن"الأَوْلَى توافق القراءاتين"[٣٦] فإن القرآن لا ينبغي أن يُخرَّج إلا على أحسن الأوجه والأقوال، ولا يُخرَّج على الأوجه الضعيفة، والأمور البعيدة.[٣٧]

والنحاة لم يذكروا أن اسم الإشارة قد يكون فصلًا، وإنما تحدَّثُوا عمَّا يُسَمَّى ضمير الفصل، وهو ما يُفْصَل به بين النعت والخبر، وهو عند البصريين لا محلَّ له من الإعراب[٣٨]؛ لذلك علَّق أبو حيان على رأي الحوفي قائلًا: "فجَعَل اسم الإشارة فصلًا كالمُضمَر، ولا أعلم أحدًا قال بهذا"[٣٩]

وقول أبي علي: "**ومن قال: إنَّ (ذَلِكَ) لغو، لم يكن على قوله دلالة**" لعله يقصد باللغو الفصل، "فقوله «لغو» هو قريب من القول بالفصل؛ لأنَّ الفصل لا محلَّ له من الإعراب على قول جمهور النحويين من البصريين والكوفيين"(٤٠)

والذي يؤيد ذلك أن المنسوب إلى الرماني والحوفي جعل اسم الإشارة فصلًا لا لغوًا، غير أن الدكتورمحمد عبد الله قاسم ذكر أن مصطلح (لغو) في كتاب «الحجة» بمعنى(زائد)(٤١)

وهذا قول لا يُؤيده البحث؛ لأن المنسوب إلى السابقين القول بكونه فصلًا لا زائدًا، فالراجح أن أبا علي يعني بمصطلح اللغو(الفصل)، يدعم ذلك أيضًا أن المصطلحات النحوية في عهد أبي علي لم تكن قد استقرت غاية الاستقرار.(٤٢)

آراء أخرى: من الأوجه التي ذكرها العلماء أيضًا في إعراب(ذَلِكَ) أن يكون في محل رفع مبتدأ ثانٍ، خبره (خَيْرٌ) وجملة (ذَلِكَ خَيْرٌ) في محل رفع خبر المبتدأ الأول(لِبَاسُ)(٤٣)، "والرَّابط اسم الإشارة، وهو أحد الرَّوابط الخمس المُتَّفق عليها في ربط الجملة الواقعة خبرًا للمبتدأ إذا لم يكن إيَّاه"(٤٤)

رابعًا: رأي البحث

يرى البحث أن أفضل ما تُحمَل عليه الآية أن يكون (ذَلِكَ) مبتدأ ثانٍ، خبره (خَيْرٌ)، وجملة (ذَلِكَ خَيْرٌ) خبر المبتدأ (لِبَاسُ التَّقْوَى)؛ "لأن جعل جملة (ذَلِكَ خَيرٌ) خبرًا لقوله: (وَلِبَاسُ التَّقْوَى) يدل على تأكيد مضمونها بتكرار الإسناد"(٤٥)، وهذا المعنى لا يتحقق عند إعراب اسم الإشارة نعتًا أو بدلًا أو عطف بيان.

أما إعرابه لغوًا أو فصلًا فهو أضعف الوجوه؛ لأنه من القواعد المُقَرَّرَة التي نصَّ عليها النحاة، والتي يُطلَق عليها قواعد التوجيه، وهي"تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة؛ ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعًا كانت أم استصحابًا أم قياسًا) التي تستعمل لاستنباط الحكم"٤٦ من هذه القواعد أن "العدول

عن الأصل (...) من غير دليل لا وجه له"[٤٧]، وكذلك "من عَدَلَ عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل"[٤٨]

وهذا ما استدلَّ به أبو علي ضمنًا على رد هذا القول، وذلك عندما قال: "ومن قال: إنّ (ذلك) لغو، لم يكن على قوله دلالة"، فالأصل في الاسم أن يكون عاملًا، وله محل من الإعراب، والقائل بأنه غير عامل وليس له محل من الإعراب يلزمه الدليل على ذلك.

- **إعراب﴿هُوَ﴾ في قوله تعالى:** ﴿ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ وَيَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبُخۡلِۗ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾[٤٩]

وردت في الآية قراءتان، الأولى: بإثبات﴿هُوَ﴾، والثانية بحذفها[٥٠]، وما يتصل بموضوع الدراسة قراءة الإثبات، وفيما يأتي دراسة تفصيلية للمسألة:

أولًا: رأي أبي علي

ذهب أبو علي إلى أن(هو) في الآية الكريمة يجب أن يكون ضمير فصل.[٥١]

ثانيًا: الوجه المردود عند أبي علي

رفض أبو علي أن يكون(هو) مبتدأ؛ لأنه قد حُذِفَ في القراءة الأخرى، وحذف ضمير الفصل أسهل من حذف المبتدأ.[٥٢] يقول: **ينبغي أن يكون (هو) في قول من قال: (هو الغني الحميد) فصلًا، ولا يكون مبتدأ؛ لأن الفصل حذفه أسهل، ألا ترى أنه لا موضع للفصل من الإعراب، وقد يُحذَف، فلا يخلّ بالمعنى** كقوله:[٥٣]﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[٥٤].

ثالثا: الدراسة:

مناقشة رأي علي:

أوجب أبو علي في الضمير(هو) أن يكون ضمير فصل فقط، في حين أجاز غيره أن يكون ضمير فصل، أو مبتدأ.[٥٥]

وضمير الفصل هو: ضمير منفصل مرفوع الموضع، يقع بين معرفتين، أو بين معرفة وما قاربها من النكرات، ويكون موضعه بين المبتدأ وخبره، أو ما أصله المبتدأ

والخبر، نحو: (إنَّ) وأخواتها و(ظَنَّ) وأخواتها.[٥٦] ويسميه البصريون فصلًا؛ لأنه يُفصَل به بين الخبر والنعت[٥٧]، "وذلك إذا قلت: "زيد هو القائم"، فلو لم تأت بـــ(هو) لاحتمل أن يكون (القائم) صفة لزيد، وأن يكون خبرًا عنه، فلما أتيت بـــ(هو) تعيَّن أن يكون (القائم) خبرًا عن (زيد)"[٥٨]

وقد علَّل ابن يعيش تسمية هذا الضمير فصلًا بأنه "كأنّه فصل الاسمَ الأوّل عمّا بعده، وآذن بتَمامه، وأن لم يبقَ منه بقيةٌ من نعت، ولا بدل إلَّا الخبر لا غير"[٥٩].

ويُسَمَّى هذا الضمير عند الكوفيون عمادًا[٦٠]؛ كأنّه عَمَد الاسمَ الأوّلَ، وقوّاه بتحقيق الخبر بعده.[٦١]

وهذا الضمير لا محل له من الإعراب عند البصريين[٦٢]، ثم هم اختلفوا بعد ذلك، فذهب أكثرهم إلى أنه حرف، وأن تسميته ضميرًا من باب المجاز؛ وعلاقته المشابهة في الصورة، وذهب بعضهم إلى أنه اسم لا محل له من الإعراب كاسم الفعل.[٦٣] أما الكوفيون فقد انقسموا فيما بينهم، فهو عند بعضهم حكمه حكم ما قبله، وعند آخرين حكمه حكم ما بعده.[٦٤]

وقد يكون لهذا الضمير الذي يفصل بين المبتدأ وخبره، أو ما أصله المبتدأ والخبر محلّ من الإعراب، فيكون في محل رفع مبتدأ، ولا يكون ضمير فصل[٦٥]، لذلك فقد أجاز النحاة في الضمير(هو) في الآية الكريمة أن يكون ضمير فصل، أو مبتدأ.

مناقشة الوجه المردود عند أبي علي

وافق الواحِدي أبا علي في منع كون الضمير(هو) مبتدأ؛ للعلة نفسها التي ذكرها أبو علي.[٦٦]

وقد علَّل أبو علي ذلك بحذف الضمير في القراءة الأخرى، وحذف ضمير الفصل الذي لا محل له من الإعراب أسهل من حذف المبتدأ.

ذلك أن المبتدأ ركن أساسي من أركان الإسناد، ولا يمكن حذفه إلا في مواضع معينة نصَّ النحاة على وجوب حذف المبتدأ فيها، أو جوازه.(٦٧)

فـ "لو كان مبتدأً لضَعُف حَذْفُه، لا سيِّما إذا صَلَحَ ما بعده أَن يكون خبرًا لما قبله، ألا تراك لو قلت: «إنَّ زيدًا هو القائمُ» لم يَحْسُنْ حذف «هو» لصلاحية «القائمُ» خبراً لـ «إنَّ»(٦٨) أما ضمير الفصل فليس كذلك؛ لأنه يأتي لتحقيق أغراض مُعَيَّنة، إذا انتفت هذه الأغراض جاز الحذف، وهذه الأغراض هي: "الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا صفة، وتأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط، وقصر المسند على المسند إليه"(٦٩)

ولا بُدَّ من وقفة مع هذا الوجه الذي ردَّه أبو علي، فمن الواضح أنه قد حمل إحدى قراءتَي الآية على الأخرى، وكانت إحداهما سببًا في إيجاب إعراب وردّ آخر في القراءة الأخرى، فهو قد استدلَّ بإحدى القراءتين على توجيه الإعراب في القراءة الأخرى.

وقد اعترض أبو حيان على ما ذكره أبو علي، فقال: "وما ذهب إليه أبو علي ليس بشيء؛ لأنه بَنَى ذلك على توافق القراءتين، وتركيب إحداهما على الأخرى، وليس كذلك، ألا ترى أنه يكون قراءتان في لفظ واحد، ولكل منهما توجيه يخالف الآخر، كقراءة مَن قرأ: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعۡتُ﴾(٧٠) بضم التاء، والقراءة الأخرى: ﴿بِمَا وَضَعَتۡ﴾ بتاء التأنيث، فضم التاء يقتضي أن الجملة من كلام أم مريم، وتاء التأنيث تقتضي أنها من كلام الله تعالى، وهذا كثير في القراءات المتواترة. فكذلك هذا يجوز أن يكون (هُوَ) مبتدأ في قراءة من أثبَتَه، وإن كان لم يَرِد في القراءة الأخرى، ولكل من التركيبَين في الإعراب حكم يخصه"(٧١)

كما عرض السمين الحلبي رأي أبي علي في هذه المسألة، ثم عقَّب قائلًا: "إلاَّ أنَّ للمنازعِ أن ينازعَ أبا عليٍ ويقول: لا ألتزم تركيب إحدى القراءتين على

الأخرى، وكم مِن قراءتَيْن تغاير معناهما كقراءتَيْ: (وَضَعْتُ) و(وَضَعَتْ)، إلاَّ أنَّ توافُقَ القراءتَيْن في معنىً واحد أَوْلى، هذا ما لا نزاع فيه"[٧٢]

كما فهم ابن عاشور من كلام أبي علي أنه يحمل معنى القراءة على معنى القراءة الأخرى[٧٣]، وهذا ما يرفضه ابن عاشور.[٧٤] يقول ابن عاشور: "والظن أن الوحي نزل بالوجهين وأكثر؛ تكثيرًا للمعاني، إذا جَزَمْنَا بأن جميع الوجوه في القراءات المشهورة هي مأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم، على أنه لا مانع من أن يكون مجيء ألفاظ القرآن على ما يحتمل تلك الوجوه مرادًا لله تعالى؛ ليقرأ القُرَّاء بوجوه فتكثر من جَرَّاء ذلك المعاني، فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات مُجزِئًا عن آيتين فأكثر(...) وهو من زيادة ملائمة بلاغة القرآن؛ ولذلك كان اختلاف القراء في اللفظ الواحد من القرآن، قد يكون معه اختلاف المعنى، و لم يكن حمل إحدى القراءتين على الأخرى مُتَعَيِّنًا ولا مُرَجَّحًا"[٧٥]

فما فُهِم من كلام أبي علي أنه يرى أنه لا بد من توافق القراءات، وهذا ليس بصحيح عند أبي حيان، وابن عاشور، وليس بلازم عند السمين، وإن كان يرى أنه أولَى.

لكن البحث قد وقف على رأي لأبي علي يُجيز فيه أن يكون لكل قراءة معنًى مُغَايِرٌ، بل إنه يعيب على من ذهب إلى غير ذلك.

فقد خطَّأ الزجاج قول من ذهب إلى القول بزيادة (لا) في قوله تعالى:﴿ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[٧٦] على قراءة فتح(أنها)[٧٧]، وقد علَّلَ ذلك بأن النحاة مجمعون على أنها غير زائدة في قراءة الكسر، ولا يجوز الحكم على الحرف بأنه زائد مرَّة وغير زائد مَرَّة.[٧٨]

وقد ردَّ عليه أبو علي بأنه لا مانع أن يكون اللفظ مرة دالًّا على الإيجاب، ومرة دالًّا على النفي، ما دام هناك تأويلان مختلفان، فيجوز أن تكون زائدة على

قراءة فتح (أنها)، ولا يجوز ذلك على قراءة الكسر، فإذا حكم عليها بالزيادة في تأويل فليس بالضرورة أن يحكم عليها بالزيادة في كل تأويل.(٧٩)

كيف يمكن تفسير ذلك؟ هل يناقض أبو علي نفسه؟ فيُوجب في موضع حمل إحدى القراءاتين على الأخرى، ولا يُوجِب ذلك في موضع آخر؟

في تصور البحث أنه ليس ثَمَّة تناقض، فأبو علي لا يمانع أن تكون لكل قراءة معنى دلاليًّا خاصًّا بها، وأن تتعدد المعاني بتعدد القراءات، لكنه قد يكون من أنصار حمل القراءة على أختها في الإعراب لا في المعنى، وإن كان هذا لا يُفهَم بشكل قطعي من رأيه في هذا الموضع؛ لأن المفهوم بشكل قطعي من هذا الموضع أنه استدلَّ بإحدى القراءتين على توجيه الإعراب في الأخرى، فهو قد استدلَّ بنص القراءة، ولفظها، وليس بما ورد فيها من إعراب، ولكن قد يُتَّخَذ كلامه دليلًا (أرى أن ظني، لا قطعي، ما لم يَرِد ما يُؤَيده) أنه يرفض إعراب إحدى القراءتين إعرابًا غير جائز في الأخرى.

لكنه قد تبيَّن بعد البحث أنه لا يقف الموقف نفسه إذا تعددت المعاني، وكانت لكل قراءة معنًى دلاليًّا مغايرًا للأخرى، بدليل أنه أجاز أن يكون المعنى في قراءة فتح(أنَّ) على تقدير زيادة (لا)، أي: وما يُشعِركُم أنها إذا جاءت يؤمنون، ويكون في قراءة الكسر على تقدير أصالتها ودلالتها على النفي، أي: وما يُشعِركُم، ثم استأنف: إنها إذا جاءت لا يؤمنون، وإن صحَّ هذا التصور فلا مجال لاستدلال أبي حيان، والسمين الحلبي لتعدد المعاني بتعدد القراءات الواردة في قوله تعالى ﴿ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾؛ لأن أبا علي لا ينكر ذلك.

رابعًا: رأي البحث

يخالف البحث رأي أبي علي في هذه المسألة؛ لأن كل تركيب له إعراب خاص به، وكان من الممكن أن يرجح أبو علي كون الضمير للفصل، مستدِلًا

بالقراءة الأخرى، لا أن يوجب هذا الإعراب، ويرُدَّ غيره، ففي هذا الرد نوع من التضييق، والتقييد.

- **إعراب﴿مَا﴾ في قوله تعالى:** ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾[٨٠]

هذه مسألة من المسائل التي لم يخالف أحد أبا علي – على حد علمي- في الوجه الذي ردَّه فيها، وفيما يلي عرض لآراء العلماء في المسألة:

أولًا: رأي أبي علي

ذهب أبو علي إلى أنَّ الفعل(يَعْلَمُ) هنا مُتَعَدٍّ إلى مفعولَين، و(مَا) في الآية الكريمة استفهامية، في محل نصب مفعول به للفعل(تَدْعُونَ)[٨١]

وجملة ﴿مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖۚ﴾ في محل نصب سَدَّت مَسَد مفعولي (يَعْلَمُ)[٨٢] ، "والتقدير: إنّ الله يعلم: أَوَثَنًا تدعون من دونه أو غيره؟ أي: لا يَخفَى ذلك عليه، فيُؤَاخذكم على كفركم، ويُعَاقبكم عليه"[٨٣]

ومما يدل على أن (مَا) هنا استفهامية، علَّقت الفعل(يَعْلَمُ) المُتَعَدِّي إلى مفعولين عن العمل، ويُبْعِد أن يكون الفعل بمعنى(يعرِف) هو دخول (مِنْ)، في قوله (مِنْ شَيءٍ)؛ وهي إنما تدخل في مثل قولنا: هل من طعام؟ هل من رجل؟ لا في الإيجاب[٨٤]، وذلك كقوله: ﴿فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِۚ﴾[٨٥]، فالفعل(تعلمون) هنا مُتَعَدٍ إلى مفعولين أيضًا، وقد عُلِّقَ عن العمل بسبب دخول(مَنْ) الاستفهامية، والمعنى: فسوف يعلمون: المسلم تكون له عاقبة الدار أم الكافر؟[٨٦]

وهذا ما ذهب إليه الخليل[٨٧] وقد أجاز هذا الوجه أيضًا السيرافي[٨٨] والباقولي[٨٩] والعُكبري[٩٠]، ورجَّحَهُ المُنتَجَب الهمذاني؛ للسبب الذي ذكره أبو علي، وهو دخول(مِن) في قوله (من شيء)، وهي لا تدخل في الإيجاب.[٩١]

ثانيًا: الوجه المردود عند أبي علي

ذهب أبو علي إلى أنه لا يجوز أن تكون (مَا) منصوبة بالفعل (يَعْلَم)، ولا يجوز عنده أيضًا أن يكون الفعل (يَعْلَمُ) هنا بمعنى(يَعْرِف) ومُتَعَديًا إلى مفعول واحد(٩٢) كما كان في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِي ٱلسَّبْتِ﴾(٩٣)؛ وذلك لأن الفعل(يَعْلَم) إذا كان بمعنى(يَعْرِف) لا يُلْغَى، ولا يُعَلَّق، والفعل هنا عُلِّق عن العمل؛ بسبب دخول (مَا) الاستفهامية، فدلَّ ذلك على أن (يعلم) هنا ليست بمعنى (يعرف).(٩٤)

يقول: "و(مَا) استفهام، موضعه نصب بـ(تَدْعُونَ)، ولا يجوز أن تكون نصبًا بـ(يَعْلَمُ)، ولكن صار الجملة التي هي منها في موضع نصب بـ(يَعْلَمْ)، والتقدير: إنّ الله يعلم أَوَثَنًا تدعون من دونه أو غيره؟ أي: لا يخفَى ذلك عليه، فيؤاخذكم على كفركم، ويعاقبكم عليه.(٩٥)

كما ذهب إلى أن(يعلم) ليست بمعنى(يَعرِف) فقال: ولا يكون: (يَعْلَمُ) بمعنى (يَعْرِف)، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِي ٱلسَّبْتِ﴾ ؛ لأنّ ذلك لا يُلْغَى، وما لا يُلْغَى لا يُعَلّق، ويُبعِد ذلك دخول (مِن) في الكلام، وهي إنّما تدخل في نحو قولك: هَلْ مِن طعَامٍ؟ وهَل من رجلٍ؟ ولا تدخل في الإيجاب (...) وكلّ ما كان من هذا، فهكذا القول فيه، وهو قياس قول الخليل"(٩٦)

ثالثا: الدراسة

في هذه المسألة قضيتان تحتاجان إلى مناقشة:

القضية الأولى: التعليق والإلغاء في باب(ظن وأخواتها)، والتي منها الفعل(يَعْلَم)

هناك أفعال في اللغة العربية تتعدَّى إلى مفعولين، فتنصبهما، من هذه الأفعال: ظن وأخواتها، وهي قسمان:

الأول: أفعال القلوب، وهذه الأفعال منها ما هو دالٌّ على اليقين، كالأفعال (عَلِمَ، رَأَى، دَرَى، وَجَدَ، تَعَلَّمْ) ومنها ما هو دال على الظن كالأفعال(ظَنّ، حَسِبَ، زَعَمَ،

جَعَلَ، هَبْ، خَالَ، عَدَّ، حَجَا).القسم الثاني: أفعال التحويل(صيَّر، اتَّخَذَ، تَخِذ، وَهَبَ، تَرَكَ، رَدَّ)(٩٧)

وتختص الأفعال القلبية المتصرفة بما يُسَمَّى الإلغاء والتعليق، ويقصد بالأوَّل إبطال عمل الفعل لفظًا ومَحَلًّا، ويحدث ذلك إذا تأخَّر الفعل عن المفعولين، كقولنا: "محمد قائم ظَنَنْتُ"، أو توسَّط بينهما، كقولنا: زيد ظَنَنْتُ قائم.(٩٨)

أما التعليق فهو إبطال عمل الفعل لفظًا، وإبقاؤه مَحَلًّا، وذلك إذا اعترضه ما له الصَّدارة في الكلام، كلام الابتداء في مثل قولنا:(عَلِمْتُ لَمُحَمَّدٌ حَاضِرٌ) و(ما) النافية، كقوله تعالى: ﴿لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾(٩٩)، ولام القسم، ومنه قول الشاعر:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ المَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا(١٠٠)

والاستفهام، كقوله تعالى: ﴿لِنَعلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ أَحۡصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدٗا﴾(١٠١)، فاللام في (لمحمد)، و(ما) النافية في(لقد علمت ما هؤلاء..)، و(اللام) في(لَتَأْتِيَنَّ) و(أَيّ) في (لنعلم أي..) علَّقَت الفعل(يَعْلَمُ) عن العمل في لفظ المفعول به، وجعلته يعمل في محل الجملة بعده، والتي سدَّت مسد مفعولَي (يعلم)(١٠٢) وسبب التعليق مُوجِب للإهمال لفظًا، أما الإلغاء فسببه مُجَوِّز للإعمال والإهمال.(١٠٣)

وقوله ﴿مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٍۚ﴾ صورته الاستفهام، لكنه ليس مُرَادًا به الاستفهام؛ لأن الله -عز وجل- لا يستفْهِم عما يُخبِر أنه علمه، وإنما المعنى الإخبار بأن الله يعلم ذلك الذي يدعونه من دونه، ونقل بعض المتأخرين عن الشلوبين أنه إذا عُلّق العلم بالاستفهام كان الكلام على حذف مُضاف، أي علمت جواب هذا السؤال.(١٠٤)

وقد تحدّث سيبويه عن معنى تعلُّق العلم بالاستفهام فقال: "كما أنَّك إذا قلت: "قد علمتُ أَزيدٌ ثَمَّ أم عمروٌ" أردتَ أن تُخبِرَ أنّك قد علمت أيُّهما ثَمَّ،

وأردتَ أن تسوِّيَ عِلْمَ المخاطَب فيهما كما استَوى علمُك في المسألة حين قلت: أزيد ثم أم عمرو"[١٠٥]

وَ(عَلِم) هذه التي يدخلها الإلغاء والتعليق غير(عَلِم) العرفانية التي تتعَدَّى إلى مفعول واحد، نحو قوله تعالى[١٠٦]: ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا﴾[١٠٧] وكان وجود(ما) الاستفهامية هنا سببًا في رفض أبي علي أن يكون الفعل هنا بمعنى(يعرف).

القضية الثانية: زيادة حرف الجر(مِنْ)

يرى أكثر النحاة أن (مِنْ) تُزاد في النفي، والنهي، والاستفهام[١٠٨] ، وأجاز بعض النحاة زيادتها في الشرط.[١٠٩] والشرط- وإن كان يُشبِه النفي في عدم وقوعه- إلا أنه لا يأخذ حكمه؛ وإلا لأُلحِق به ما توفر فيه هذا القدر من الشَّبَه، كالعرض، والتحضيض، والأمر، والترجي، والتمني، والدعاء، إلا أن المقصود بشبه النفي هنا أن يدخل على الكلمات المختصة بالنفي كأحد، وكتيع، وغريب، وديار، وذلك متحقق في النهي والاستفهام.[١١٠] ذلك "لأن النهي إنما محصوله نفي الفعل، والاستفهام يُفْهِم هذا المعنى، من حيث كان يستدعي الجواب بالنفي، ولذلك لا تدخل (مِنْ) مع كل أداة استفهام، فلا تقول: أين قام من رجلٍ؟ أو متى ضربت من رجلٍ؟ وإنما تدخل مع (هل) وما يكون مثلها إذ كان؛ لأن (مَتَى)، و(أينَ)، ونحوهما لا تستدعي نفي الفعل، بل تقتضي ثبوته"[١١١] واشترط جمهور البصريين أيضًا أن يكون الاسم نكرة، فنقول: "مَا أَتَانِي مِنْ رَجُلٍ"، و"هَلْ مِنْ طَعَام"، "لَا يَقُمْ مِنْ أَحَد"، وخالفهم الأخفش والكسائي وابن هشام في ذلك، فأجازوا زيادتها مطلقًا، في الإيجاب والنفي، والنكرة والمعرفة، ووافقهم ابن مالك.[١١٢]

ومما استدلُّوا به قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾[١١٣]، وقوله تعالى: ﴿وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾[١١٤]، وقوله: ﴿يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَلُؤۡلُؤٗا﴾[١١٥]، وقوله: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾[١١٦]، وحديث

عائشة رضي الله عنها: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي جالسًا فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحوًا من كذا»[١١٧]، وقول الشاعر:

وَكُنْتُ أُرَى كَالْمَوْتِ مِنْ بَيْنِ فَكَيْفَ بِبَيْنٍ كَانَ موعِدَهُ

فالتقدير: وَكنت أُرَى بَين سَاعَة كالموت.[١١٩]

وقول الآخر:

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَنْ قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ

وحَكَم عليها الكسائي بالزيادة في حديث النبي(صلَّى الله عليه وسلَّم): «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُون»[١٢١]، كذلك استدلُّوا بما سُمِع عن العرب: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ.[١٢٢] وأجاز أبو علي تخريج قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾[١٢٣] على تقدير زيادة(مِنْ) الأولى والثانية.[١٢٤]

وقد ردَّ الجمهور على ذلك، فذكروا أن الباء في قوله: ﴿وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ للتبعيض، أي: يغفر لكم بعض ذنوبكم[١٢٥] أو يكون الفعل(يُكَفِّرُ) متضمنًا معنى(يُخلِّص)، وكذلك قوله: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾ و(مِن) لابتداء الغاية، ولم يذكر انتهاء الغاية، إما للعلم بها، أو لأن تركها أبلغ.[١٢٦] وجعلوا تقدير الكلام في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾: ولقد جاءك هو أي الخبر كائنًا من نبأ المُرسَلين، فالجار والمجرور في محل نصب حال، كما أجازوا أن يكون الكلام على تقدير حذف الموصوف، أي ولقد جاءك نبأٌ من نبأ المرسلين.[١٢٧]

وقد اعترض ابن هشام على هذا التقدير وضعَّفه، وذكر أنه من الأَولَى ألَّا نحمل التنزيل عليه؛ لأن الموصوف إنما يُحذَف مع الصفة المفردة، لا الصفة شبه الجملة.[١٢٨]

كذلك جعلوا تقدير الكلام في قول الشاعر:

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَنْ قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضِرْ

فما قَالَ هُوَ أَي قَائِل من جنس الْكَاشِح[١٢٩]

وخرَّجُوا حديث "إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُون" على حذف اسم (إنَّ)، والتقدير: إنه من أشد الناس عذابًا، فـ(مِنْ) ليست زائدة، وليس قوله(أشد) هو اسم إنَّ.[١٣٠]

وقد زاد ابن هشام شرطًا ثالثًا لزيادة(مِنْ)، وهو أن تُزَاد مع الفاعل، والمبتدأ، والمفعول به، ومن أهمل هذا الشرط لزمه زيادتها في الخبر، والتمييز، والحال، وهذا ليس بجائز عندهم.[١٣١] كذلك من شروط زيادة(من) أن تكون النكرة دالة على العموم، وضابط دلالتها على العموم أن يصح إحلال (أَحَد) مَحَلَّها.[١٣٢]

وبعد هذا العرض يتضح أن ما استند إليه أبو علي في التدليل على أن(مَا) هنا استفهامية، وبالتالي لا يكون الفعل(يعلم) بمعنى (يعرف) – وهو وجود (مِنْ)– إنما يتأتَّى على رأي جمهور النحاة القائلين بأن(مِنْ) لا تزاد في الإيجاب، وليس بلازم عند من جوَّز زيادتها في الإيجاب.

هذا، وقد خالف أبا علي فيما ذهب إليه ابنُ عطية وأبو حيان، حيث ذهبا إلى أنه يجوز أن تكون(مَا) استفهامية، العامل فيها الفعل(يَعلم).[١٣٣] يقول ابن عطية: "كأنه قُرِّرَ على جهة التوبيخ على هذا المعبود من جميع الأشياء مَا هُو إذ لم يكن الله تعالى أي ليس لهم على هذا التقرير جواب مقنع البتة"[١٣٤].

آراء أخرى

من الآراء الأخرى التي وردت في إعراب الآية الكريمة:

أن تكون(ما) موصولة، في محل نصب مفعول به للفعل(يعلَم)[١٣٥] "أي: يعلمُ الذين يدعون من دونه من جميع الأشياء، أي: يعلم حالهم، وأنهم لا قدرة لهم."[١٣٦]

- أن تكون (ما) نافية، أي: الذي تدعونه لا يُعَدُّ شيئًا ذا بال، وليس له قدر، فهو ليس صالحًا لأن يُسَمَّى شيئًا[١٣٧]، وقد ذهب المنتجب الهمذاني إلى أن جعل (ما) نافية فيه تعسف[١٣٨]، كذلك ضعَّفهُ ابن عجيبة.[١٣٩]

- "ويجوز أن تكون ما: مصدرية، ومن شيء: عبارة عن المصدر"(١٤٠)
- وأجاز ابن عجيبة أن تكون ناقصة، والمفعول الثاني محذوف أي: يعلمه وهيًا وباطلًا.(١٤١)

وهذا الخلاف السابق بين النحاة في نوع (ما) يُذَكِّر بما أشار إليه الدكتور(تَمَّام حسَّان) عند حديثة عن تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، فالمبنى الواحد له وظائف متعددة "ما دام غير متحقق بعلامةٍ ما في سياقٍ ما، فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصًّا في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء"(١٤٢)

رابعًا: رأي البحث

بعد هذا العرض التفصيلي لآراء العلماء في نوع(ما) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾، فإن البحث يميل إلى رأي أبي علي ومن وافقه في جعل (ما) اسم استفهام؛ لأن عدَّها اسمًا موصولًا يجعل الجملة مُوجَبَة، و(مِنْ) لا تزاد في الإيجاب، كذلك فإن جعلها اسم استفهام أبلغ من جعلها حرف نفي؛ لأن التعبير بالاستفهام الإنكاري أبلغ من النفي؛ وذلك لأمور منها:

- أن الاستفهام الإنكاري أكثر إقناعًا من النفي المحض، ويجعل المخاطَب يتأمَّل فيما يقوله المتكلم، كما أن المتكلم يبيِّن له خطأه في صورة سؤال، مما يدفعه إلى إدراك خطئِه، والتسليم بالجواب.
- أنه فيه إيحاء بأن المتكلم أعلم بالأمر من المخاطب، لذلك فهو ينتظر جوابًا منه، وهو أيضًا يجعل المتكلم يظهر بمظهر الواثق من نفسه، الذي لا يخشى أن يُكَذِّبه أحد.(١٤٣)

المبحث الثاني : الأوجه المردودة معنًى

- **إعراب (حَيثُ) في قوله تعالى:**﴿ وَإِذَا جَآءَتۡهُمۡ ءَايَةٞ قَالُواْ لَن نُّؤۡمِنَ حَتَّىٰ نُؤۡتَىٰ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِۘ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٞ شَدِيدُۢ بِمَا كَانُواْ يَمۡكُرُونَ﴾(١٤٤)

اختلف العلماء في إعراب (حَيْثُ) في الآية الكريمة، هل هي ظرف أم مفعول به؟ وذلك على النحو الآتي:

أولًا: رأي أبي علي.

أعرب أبو علي (حَيْثُ) في الآية الكريمة مفعولًا به(١٤٥)، ووافقه في ذلك الحوفي(١٤٦)، والعكبري(١٤٧)، وابن يعيش(١٤٨)، والسمين الحلبي(١٤٩)، وابن هشام.(١٥٠)

ثانيًا: الوجه المردود عند أبي علي.

ذهب أبو علي إلى عدم جواز أن تكون (حَيثُ) في الآية الكريمة ظرفًا؛ لأنه يترتب على ذلك أن يكون المعنى أنَّ الله عز وجل أعلم في مكان أكثر من الآخر، ولا يجوز أن يوصف الله تعالى بذلك.(١٥١) **يقول: "فأما قوله تعالى:** ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ فلا يخلو(حَيْثُ) فيه من أن يكون انتصابه انتصاب الظروف، أو انتصاب المفعولين، ولا يجوز أن يكون انتصابه انتصاب الظروف؛ لأن علم القديم سبحانه في جميع الأماكن على صفة واحدة، فإذا لم يستقِم أن يُحمَل "أَفْعَل" على زيادة علم في مكان، علمتَ أن انتصابه انتصاب المفعول به"(١٥٢)

ويقول في موضع آخر: "فلا يجوز أن يكون العامل فيه (أَعْلَمُ) على حسب ما عمل (أَحْوَجَ) في (سَاعَة) في قوله: (فَإِنّا وَجَدْنَا العِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً)(١٥٣)؛ لأنّ المعنى يصير: أَعْلَم في هذا الموضع أو هذا الوقت، ولا يوصَف الله بأنّه أعلم في مواضع أو أوقات، كما تقول: زيد أَعْلَمُ في مكانٍ كذا منه في مكانٍ كذَا، أو زمان كذا"(١٥٤)

وقد مثَّل لوقوعها مفعولًا به بقول الشاعر:

وَحَلَّأَهَا عَنْ ذِي الْأَرَاكَةِ عَامِرٌ أَخُو الخُضْرِ يَرْمِي حَيْثُ تُكْوَى النَّوَاحِزُ[١٥٥]

"فـ (حَيثُ) مفعول به، ألا ترى أنه ليس يريد أنه يرمي شيئًا حيث تُكوَى النواحِز، إنّما يرمي حيثُ تُكوَى النواحِز، فـ (حَيْثُ تُكوَى) مفعول به وليس بمفعول فيه"[١٥٦]

ثالثا: الدراسة

اتفق النحاة على أنَّ (حيث) ظرف مكان، وأجاز الأخفش فيها أن تقع ظرفًا للزمان أيضًا[١٥٧]، ويرى ابن مالك أنها لا تتجرد من الظرفية إلا نادرًا، وقد أجاز وقوعها اسمًا لـ (إنَّ) واستدلَّ بقول الشاعر:[١٥٨]

إِنَّ حَيثُ اسْتَقَلَّ مَنْ أَنْتَ رَاعِيـ ـهِ حِمًى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ[١٥٩]

أما أبو حيان فيرى أن نصبها على الظرفية هو الغالب، وهي لا تتصرف عنده، فلا تكون فاعلًا، ولا مفعولًا، ولا مبتدأ، ولكنها تأتي مجرورة بـ (من) كثيرًا، وقد تجر بغيرها، كالباء، و(عَلَى)، و(إِلَى)، و(فِي)، و(لَدَى)[١٦٠]، وقد خرَّج البيت السابق على أنَّ (حِمًى) هي الاسم، و(حيثُ) الخبر، فهي عنده لم تخرج عن الظرفية في هذا البيت[١٦١]، ووافقه ابن هشام أيضًا.[١٦٢]

وقد أجاز أبو علي خروجها عن الظرفية، واستدلَّ على ذلك بما أنشده بعض البغداديين:

يَهِزُ الهَوانِعَ هَمُّهُ عَقْدُ الخُصَى بِأذَلّ حَيثُ يَكُونُ مَنْ يَتَذَلَّلُ[١٦٣]

"كأنه قال: بأذل موضع، فـ (حَيثُ): موضع، ولا يجوز مع الإضافة إليها أن تكون ظرفًا"[١٦٤]

واستدلَّ أيضًا بقول الشاعر:

وَأَعْلَا حَيْثُ رُكِّبَن أَعْجَفُ[١٦٥]

"فالإضافة يخرج بها المضاف إليه عن أن يكون ظرفًا، فيكون اسمًا"[١٦٦]، وبما أنشده بعض البغداديين:

كَأَنَّ مِنْهَا حَيثُ تَلْوِي المَنْطِقَا
حَقَفًا نَقًا مَالًا عَلَى حَقَفَي نَقَا[١٦٧]

وكذلك ما أنشده الكسائي:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا[١٦٨]

والمقصود بالبغداديين هنا – كما ذكر الدكتور محمد عبد الله قاسم- "نحاة الكوفة: الكسائي، والفراء، وهشام بن معاوية الضرير، وثعلب، وغيرهم"[١٦٩]

والظرف (حيثُ) في البيت الذي أنشده الكسائي يجوز أن يكون منصوبًا على الظرفية، أو منصوبًا على المفعولية، وتكون (تَرَى) من رؤية القلب التي تستدعي المفعولين، فالمفعول الأول هو (حَيْثُ)، والثاني هو قوله: (طَالِعًا)، أو يكون من رؤية البصر ويكون (حَيْثُ) مفعوله[١٧٠]، وقد اختار عبد القادر البغدادي أن تكون (حَيْثُ) مفعولًا به لـ (تَرَى).[١٧١]

وذكر أبو علي أنَّ استعمال (حيثُ) اسمًا غير مقصور على الشعر، بل ورد في النثر أيضًا؛ فقد حكى ثعلب عن بعض أصحابه قولهم: هي أحسنُ الناسِ حيثُ نظر ناظرٌ، يعنى الوجه.[١٧٢]

هذا، وقد ذهب أبو حيان إلى أن (حيثُ) في الآية منصوبة على "الظرفية المجازية على تَضَمُّن (أَعْلَمُ) مَعْنَى ما يتعَدَّى إِلَى الظَّرْف، فيكونُ التَّقدِير: الله أنفذ علمًا حيثُ يجعل رسالته أي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته، والظرفية هنا مجاز"[١٧٣]

وقد علَّق أحد الباحثين المُحدَثين على توجيه أبي حيان قائلًا: "ووجه أبي حيان التضميني حَسَن، ليس من ناحية المعنى وحسب، بل لأنه أتى بوجه جديد تطلبه اللغة.[١٧٤]

ولم يستبعد الدماميني أن تكون (حيثُ) لم تخرج عن الظرفية في الآية، يقول: "ولوقيل بأن المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد، وفيه إبقاء (حَيثُ) على ما عُهِد من ظرفيَّتها، والمعنى أنه تعالى لن يؤتيكم مثل ما أُوتِيَ رسله من الآيات؛ لأنه يعلم ما فيهم من الزكاء والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك"[١٧٥]، وكأنه يرى أن المفعول به محذوف، وتقديره: (الفضل).

وقد ذكر أنصار هذا الرأي أن "في جعل (حَيْثُ) مفعولًا به ضربًا من التصرف، وفي «التسهيل» أن تصرفها نادر، وحينئذٍ فلا ينبغي حَمْل التنزيل عليه"[١٧٦]

وقد ردَّ السمين الحلبي على أبي حيَّان في قوله عن (حَيثُ) في الآية الكريمة إنها منصوبة على الظرفية المجازية فقال: "قد ترك ما قالَه الجمهور وتَتَابَعوا عليه وتأوَّل شيئًا هو أعظمُ مما فرَّ منه الجمهورُ، وذلك أنه يلزمه على ما قَدَّر أنَّ علم الله في نفسه يتفاوت بالنسبة إلى الأمكنة فيكون في مكانٍ أبعدَ منه في مكان، ودعواه مجاز الظرفية لا ينفعه فيما ذكرته من الإشكال، وكيف يُقال مثلُ هذا؟"[١٧٧] وأجاب عما قد يرد على كلامه هذا من اعتراض وعما قد يقوله بعضهم أن المقصود من قوله "أنفذ علمًا" ليس التفضيل، وإنما هو مُجرَّد الوصف بدليل أنه فسَّره بقوله" أي: هو نافذ العلم" بأنه كان يجب عليه أن يُصَرِّح بذلك.[١٧٨]

رابعًا: رأي البحث

يرى البحث رأي أبي حيان، فـ (حَيْثُ) في الآية الكريمة منصوبة على الظرفية المجازية، والمعنى أن الله نافذ العلم في المَوْضِع الذي يجعل فيه رسالته، وهذا الوجه متفق مع قواعد الصناعة التي تقتضي ألا يتصرف الظرف (حيث) إلا نادرًا، والنادر لا يقاس عليه. كما أنه لا يترتب على هذا الوجه مخالفة المعنى المراد، ولا وصف الله تعالى بما لا يليق، وبذلك يتم التوفيق بين الصناعة النحوية والمعنى.

- **إعراب (الذين) في قوله تعالى:** ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا وَكُفۡرٗا وَتَفۡرِيقَۢا بَيۡنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَإِرۡصَادٗا لِّمَنۡ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبۡلُۚ وَلَيَحۡلِفُنَّ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰۖ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾(١٧٩)

قُرِئَت (الذين) في الآية الكريمة بقراءتين، إحداهما بإثبات الواو، والثانية بحذفها(١٨٠)، وقد اختلف العلماء في إعرابها في القراءة الثانية على النحو الآتي:

أولًا: رأي أبي علي

ذهب أبو علي إلى أن (الذين) – على هذه القراءة– تعرب خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير (ومنهم الذين)، وأجاز أيضًا أن تعرب مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير (يُعَذَّبون) أو (ينتقم منهم)(١٨١)

ثانيًا: الوجه المردود عند أبي علي

رفض أبو علي أن يكون الاسم الموصول (الَّذينَ) في القراءة الثانية بدلًا من (آخَرُون)، وقد علَّلَ ذلك بأن المرجئين لأمر الله الذين تحدَّث الله عنهم في الآية التي تسبقها، وهي قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمۡ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيۡهِمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾(١٨٢) غير الذين اتخذوا المسجد ضرارًا وكفرًا؛ لأن متخذي المسجد أخبر الله عنهم أنهم لا يؤمنون ولا تثلج قلوبهم بالإيمان في قوله: ﴿لَا يَزَالُ بُنۡيَٰنُهُمُ ٱلَّذِي بَنَوۡاْ رِيبَةٗ فِي قُلُوبِهِمۡ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾(١٨٣)

يقول: "ومن لم يُلحِق الواو لم يُجز أن يكون (الذين) بدلًا من قوله: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ﴾ كما تُبدَل المعرفة من النّكرة؛ لأنّ المُرجَئِين لأمر الله هم غير الذين اتخذوا المسجد ضرارا وكفرا، ألا ترى أن متخذي المسجد قد أُخبِر عنهم أنّهم لا يؤمنون، ولا تثلج قلوبهم بالإيمان في قوله: ﴿لَا يَزَالُ بُنۡيَٰنُهُمُ ٱلَّذِي بَنَوۡاْ رِيبَةٗ فِي قُلُوبِهِمۡ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمۡ﴾، وإذا وقع الخبر بتاتًا على أنهم لا يؤمنون حتى الممات، والمرجون لأمر الله قد جوّز عليهم الإيمان، علمت أنهم ليسوا إياهم، فإذا لم يكونوا هم، لم يَجُز أن يُبدَلُوا منهم"(١٨٤)

ثالثا: الدراسة
مناقشة رأي أبي علي

وافق أبا علي في رفضه إعراب (الذين) بدلًا السمينُ الحلبيُّ؛ للسبب نفسه الذي ذكره أبو علي، وهو أن هذا الإعراب سيؤدي إلى فساد المعنى المراد(١٨٥)؛ كما ضعَّف محمد رشيد رضا هذا الإعراب.(١٨٦)ذلك أنه قد رُوِيَ في التفسير أن الذين اتخذوا مسجد الضرار كانوا من المنافقين، وأنَّ المرجين لأمر الله هم الذين تخلَّفوا عن غزوة تبوك، وكانوا من أهل بدر، و لم يعتذروا لرسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) عند قدومه فأرجأ الله أمرهم إلى أن صحَّت توبتهم، فتاب عليهم.(١٨٧) فهؤلاء غير هؤلاء، ليسوا هم، ولا بعضهم، فلا يجوز أن يُبدَلُوا منهم.

أما ابن عطية فقد خالف أبا علي، وأجاز في الاسم الموصول أن يكون بدلًا من (آخَرُون) أو خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: (هم الذين)(١٨٨).

كذلك أجاز أبو حيان أن تعرب (الذين) بدلًا (١٨٩)، استنادًا إلى رأي من قال: إن آية ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ﴾ نزلت في المنافقين الذين كانوا مُعرَّضين للتوبة مع بنائهم مسجد الضرار.(١٩٠)

وهذا الاختلاف في إعراب الاسم الموصول سيترتب عليه اختلاف في أحكام الوقف والابتداء، فمن رفض إعراب (الَّذِين) بدلًا فالوقف عنده تامٌّ على آخر الآية التي تسبقها (حَكِيمٌ)؛ لعدم تعلق الآية بما قبلها لا من ناحية اللفظ، ولا من ناحية المعنى؛ لأنَّ الجملة بعدها ستكون استئنافية، أما من أجاز إعرابها بدلًا فإنَّ الوقف على (حكيم) عنده سيكون حسَنًا؛ لأنه متعلق بما بعده لفظًا.(١٩١)

يتضح مما سبق أنَّ أبا علي اعتمد في رفضه الإعراب على السياق الخارجي أو سياق الحال المتعلق بأسباب نزول الآيات، واعتمد أيضًا على السياق الداخلي، حيث استشهد على صحة رأيه بآية لاحقة (لا يزال بنيانهم....)، فكان للسياق دور كبير في فهم المعنى، ومن ثَمَّ إعراب الجملة بما يتوافق مع هذا المعنى.

رابعًا: رأي البحث

يرى البحث رأي أبي علي؛ لأنه استند إلى رأي الجمهور في سبب النزول، هذا الرأي الذي يدعمه سياق الآيات، أمّا الرأي الآخر فلا يتناسب مع سياق الآيات؛ إذ لا يُعقَل أن يكون الذين قال الله فيهم ﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾(١٩٢) هم من قال فيهم: ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾(١٩٣).وبذلك يتضح صحة رأي أبي علي ومن وافقه في رفضهم إعراب (الذين) بدلًا من (وآخرون).

أما من ناحية الصناعة النحوية؛ فالنحاة قد عرَّفوا البدل بأنه "التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة"(١٩٤) فالتعريف يشتمل على قيد وشرط دلالي، هو أن يكون التابع مقصودًا بالحكم، فإن لم يكن مقصودًا بالحكم فلا يصح أن يكون بدلًا، فحدث تداخل بين الصناعة والمعنى، و لم يكن بالإمكان أن نقول: إن هذا الإعراب جائز صناعة، وأيضًا فالقول بأن هذا التابع مقصود بالحكم أو غير مقصود مرده إلى أهل التفسير، فإعراب (الذين) هنا متوقف على المعنى المستفاد من سياق الآيات وأسباب النزول.

الخاتمة

يجدر بي في نهاية هذه الدراسة أن أتوقف لأسجل أهم النتائج التي توصَّلت إليها، والتي يمكن إجمالها في الآتي:

- لم يصرِّح أبو علي بأسماء العلماء أصحاب الأوجه الإعرابية التي ردَّها، وفي بعض الأحيان كنت لا أهتدي إلى صاحب هذا الوجه الذي رده أبو علي، فلا أجد أحدًا ممن عاصره، أو جاء قبله قد أجاز هذا الإعراب، فلعله قد ذهب إليه بعض العلماء، وفُقِد كتاب صاحب هذا الرأي، وقد يكون قد

افترض أن أحدًا قد جوَّز هذا الوجه فردَّ عليه، فقد كان كثيرًا ما يفترض أوجهًا غير جائزة من وجهة نظره ثم يقوم بالرد عليها؛ لتترسخ لدى المتلقي القناعة التامة بصحة الوجه الذي اختاره بعد أن ردَّ جميع الأوجه المخالِفَة التي قيلت أو من الممكن أن تُقَال، كذلك يمكن تفسير عدم ذكره أسماء العلماء الذين أجازوا ما ردَّه أن الغرض الرئيس من تأليف الكتاب كان الاحتجاج للقراء السبعة، وليس إعراب الآيات القرآنية، وعرض الخلافات الواردة في إعرابها.

- من الأسس التي تتعلق بالصناعة النحوية، التي اعتمد عليها أبو علي فيما رده من أعاريب أن:

١- حذف ضمير الفصل أسهل من حذف المبتدأ.

٢- الكلمة لا يُعدَل عن الحكم بأصالتها إلى الحكم بزيادتها إلا بدليل.

٣- ما لا يُلْغَى لا يُعَلَّق.

- كان الأساس الدلالي على رأس الأسس التي اعتمد عليها أبو علي فيما ردَّه من أعاريب، فقد كان يرد الإعراب الذي يؤدي إلى مخالفة المعنى المراد من الآية، كما كان يستدل على صحة هذا المعنى بمقتضيات السياق والمقام.
- كان السياق بنوعَيه الداخلي(اللغوي) والخارجي(أسباب النزول) على رأس الأسس التي كانت حاضرة بقوة في الأوجه الإعرابية التي اختارها أبو علي، وكذلك تلك التي ردَّها.
- كان يترتب أحيانًا على رد الإعراب اختلافٌ في أحكام الوقف والابتداء، فقد يكون الوقف مثلًا تامًّا على تقدير جواز إعراب، وحَسَنًا على تقدير ردّه .
- كان لتعدد القراءات دور في قبول الإعراب أو ردِّه، وقد ظهر أثر تعدد القراءات في رد الإعراب عندما استدلَّ أبو علي بإحدى القراءات على رد

الإعراب في أخرى.

المصادر والمراجع بعد القرآن الكريم

أولًا: الكتب المطبوعة

١. أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد مُحيِي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية: القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م، ج٢، ص٥٣٣.

٢. أبو بكر الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية: دمشق، (د.ط)، ١٣٩٠ه=١٩٧١م.

● أبو حيان:

٣. البحر المحيط في التفسير، تح : صدقي محمد جميل، دار الفكر: بيروت، (د.ط)١٤٢٠هـ.

٤. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم: دمشق، إشبيليا: دار الكنوز، ط١، (د.ت).

٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ =١٩٩٨م.

٦. أبو داود، المصاحف، تح: محمد بن عبده، الفاروق الحديثة: القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٧. أبو زيد القُرَشي: جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجاوي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

٨. أبو الطيب الوشَّاء: المُوَشَّى، تح: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي: القاهرة، مطبعة الاعتماد- ط٢، ١٣٧١هـ= ١٩٥٣.

٩. أبو عبيدة معمر بن المثنى: نقائض جرير والفرزدق، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية: ط١، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.

- أبو علي الفارسي

١٠. الإغفال، وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق وتعليق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي: أبو ظبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث: دبي، (د.ط)، ٢٠٠٥م ، ج٢، ص٢٠٠، ٢٠١.

١١. الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، راجعه ودقَّقَه: عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث: دمشق / بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ =١٩٩٣م.

١٢. الشعر أو شرح الأبيات مشكلة الإعراب، تحقيق وشرح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي : القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

١٣. المسائل الحلبيات، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع: دمشق: دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

١٤. أبو علي القالي: البارع في اللغة: تح: هشام الطعان، مكتبة النهضة: بغداد، دار الحضارة العربية: بيروت، ط١، ١٩٧٥م.

- أبو منصور الأزهري

١٥. تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

١٦. معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب: جامعة الملك سعود، ط١، ١٤١٢هـ=١٩٩١م.

١٧. الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: حسن حَمَد، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.

١٨. أوس بن حجر : ديوانه، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار صادر: بيروت، ط٣، ١٣٩٩ه= ١٩٧٧م.

١٩. د. تمام حسان: الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو- فقه اللغة- البلاغة) عالم الكتب: القاهرة، (د.ط)، ١٤٢٠ه=٢٠٠٠م.

٢٠. ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]: القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

٢١. ابن جني: سر صناعة الإعراب، تح: أحمد رشدي شحاته عامر، ومحمد فارس، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

٢٢. خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

٢٣. ابن خَالَويه: الحجة في القراءات السبع، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق: بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.

٢٤. الدماميني: شرح الدماميني على مغني اللبيب، تح: الشيخ أحمد عزّو عناية، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت، ط١، ١٤٢٨ه..

٢٥. الرازي: مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط٢، ١٤٢٠ه.

٢٦. الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب: بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٢٧. ابن زنجلة، حجة القراءات، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط٥، ١٤١٨ه= ١٩٩٧م.

- الزمخشري:

٢٨. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل [وهو مُذَيَّل بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف): لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣) وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعى]، دار الكتاب العربي: بيروت، ط٣، ١٤٠٧ه.

٢٩. المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال: بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٣٠. ابن السرَّاج: الأصول في النحو، تح: د عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة: بيروت، (د.ط). (د.ت).

٣١. السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: د. محمد أحمد الخراط، دار القلم: دمشق، (د.ط)، (د.ت.)

٣٢. السيوطي: همع الهوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية: القاهرة، (د.ط) (د.ت).

٣٣. الشَّمَّاخ بن ضِرَار: ديوانه، حقَّقه وشَرَحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف: القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

٣٤. شمس الدين عقيلة: الزيادة والإحسان في علوم القرآن، تح: مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة – مركز البحوث والدراسات: الإمارات- ١٤٢٧هـ)، ط١.

٣٥. الشوكاني: فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ..

٣٦. الصَّبَّان: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٧هـ =١٩٩٧م.

٣٧. الطبري: جامع البيان في تأويل آي القرآن، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان: الجيزة، (د.ط). ١٤٢٢هـ =٢٠٠١م.

٣٨. ابن عاشور: التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر: تونس، (د.ط)، ١٩٨٤هـ.

- عبد القادر البغدادي:

٣٩. خزانة الأدب ولُب لُباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٤٠. شرح أبيات مغني اللبيب، تح: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث: بيروت، ط٢(ج١-ج٤)، ط١(ج٥-ج٨)، ١٣٩٣-١٤١٤هـ.

٤١. د. عبد اللطيف الخطيب: معجم القراءات، دار سعد الدين: دمشق، ط١، ١٤٢٢ه=٢٠٠٢م.

٤٢. ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٤٣. ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، دار مصر للطباعة: القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

- العكبري:

٤٤. التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ط)، (د.ت).

٤٥. اللباب في علل البناء والإعراب، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر: دمشق، ط١٤١٦،١هـ=١٩٩٥م.

٤٦. العيني: المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المعروف بشرح الشواهد الكبرى، تح: د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة: القاهرة، ط١، ١٤١٣ه =٢٠١٠م.

٤٧. الفراء: معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة: القاهرة، ط١، (د.ت).

٤٨. الفرُّخان: المستوفى في النحو، حققه وقدَّم له وعلَّق عليه: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية: القاهرة، (د.ط)، ١٤٠٧ه=١٩٨٧م.

٤٩. الفرزدق : ديوانه، شَرَحَه وضَبَطَه وقدَّم له: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١٤٠٧،١ =١٩٨٧م.

٥٠. ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان: الجيزة، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٥١. المبرد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب: بيروت، (د.ط)، (د.ت).

٥٢. مجاهد: تفسير مجاهد، تح: محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة: القاهرة، ط١٤١٠،١ه= ١٩٧٩م.

٥٣. ابن مجاهد: السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف: القاهرة، ط٢، ١٤٠٠ه.

٥٤. د. محمد عبد الله قاسم: الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي(ت٣٧٧ه)، دار البشائر: دمشق، ط١، ١٤٢٩ه=٢٠٠٨م.

٥٥. محمد رشيد رضا: تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، الهيئة المصرية العامَّة للكتاب: القاهرة، (د.ط)، ١٩٩٠.

٥٦. المرادي :توضيح المقاصد والمسالك والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي: القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٨م، ج١، ص٤٧٥.

٥٧. المنتجب الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع: المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م، ج٣، ص٣٢.

٥٨. ابن منظور: لسان العرب، دار صادر: بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

- النحاس:

٥٩. إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلَّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١٤٢١،١ه.

٦٠. معاني القرآن، تح: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩ه.

٦١. نزَار بنيان شمكلي ضمد الحميداوي: الأحكام التقويمية في النحو العربي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ٢٠١١م.

٦٢. الواحدي: الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وآخرون، قدَّمه وقرَّظه: د. عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.

٦٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر: دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

٦٤. ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية: بيروت، (د.ط)، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

ثانيًا: البحوث المنشورة

- د.أحمد وديع طنطاوي، أسس توجيه النقد الإعرابي في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، بحث منشور بمجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس- كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ع١٦، ج٣، ٢٠١٥م .
- سلَّام عبد الله محمود عاشور: مصطلح الصناعة وعلم النحو العربي، بحث منشور بجامعة الأقصى- قسم اللغة العربية، حولية كلية البنات – القسم الأدبي، ع٦، ٢٠٠٥م.
- عبد الله بن فهيد القضمي: مواضع اتصال الضمير وانفصاله بين المعنى والصناعة، بحث منشور بالمجلة العلمية لكلية الآداب جامعة أسيوط، مج٢٢، ع٧٢، ٢٠١٩م.

الهوامش والإحالات:

(١) يقول ابن فارس: "الراء والدال أصل واحد مُطَّرِدٌ مُنقاس، وهو رَجْع الشيء".(مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر: بيروت: ١٣٩٩ه= ـ١٩٧٩م، (د.ط)، ج٢، ص٣٨٦، مادة (رَدَّ)).

(٢) انظر: نزَار بنيان شمكلي ضمد الحميداوي: الأحكام التقويمية في النحو العربي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ٢٠١١م، ص١٣٧-١٨٦.

(٣) انظر: السابق: ص١٨٧- ٢١٦.

(٤) انظر على سبيل المثال: أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، راجعه ودقَّقَه: عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث: دمشق / بيروت، ط١٤١٣،٢هـ =١٩٩٣م، ج١، ص٢٦٩، ج٢، ص١٥٩، ج٢، ص٤١٨، ج٣، ص١٢٦.

(٥) انظر: السابق: ج٥، ص٢٣٠.

(٦) انظر: السابق نفسه: ج٤، ص٢٦٩، ج٥، ص٢٥.

(٧) انظر: السابق نفسه: ج٦، ص١٣٣

(٨) انظر: السابق نفسه: ج٣، ص١٢٨.

(٩) انظر: السابق نفسه: ج٣، ص٣١٢.

(١٠) انظر: السابق نفسه: ج٣، ٣٧٨.

(١١) انظر: السابق نفسه، ج١، ص١٩١.

(١٢) الفرُّخان: المستوفى في النحو، حققه وقدَّم له وعلَّق عليه: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية: القاهرة، (د.ط)، ١٤٠٧ه=١٩٨٧م، ج١، ص١١.

(١٣) أبو حيان: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم: دمشق، إشبيليا: دار الكنوز، ط١، (د.ت)، ج٢، ص٢١٣.

(١٤) انظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، تح: أحمد رشدي شحاته عامر، ومحمد فارس، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م، ج١، ص٣.

(١٥) انظر: د. تمام حسان: الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو- فقه اللغة- البلاغة) عالم الكتب: القاهرة، (د.ط)، ١٤٢٠ه=٢٠٠٠م، ص٦٠، وللمزيد حول مصطلح الصناعة وتطوره. انظر: سلَّام عبد الله محمود عاشور: مصطلح الصناعة وعلم النحو العربي، بحث منشور بجامعة الأقصى- قسم اللغة العربية، حولية كلية البنات – القسم الأدبي، ع٦، ٢٠٠٥م.

(١٦) د. عبد الله بن فهيد القضمي: مواضع اتصال الضمير وانفصاله بين المعنى والصناعة، بحث منشور بالمجلة العلمية لكلية الآداب جامعة أسيوط، مج٢٢، ع٧٢، ٢٠١٩م، ص٢٠٨، ٢٠٩.

(١٧) الأعراف: ٢٦.

(١٨) ورد قوله ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ﴾ في الآية الكريمة بقراءتين: النصب والرفع، فقرأها بالنصب نافع، وابن عامر، وأبو جعفر، والكسائي، وقرأها الباقون بالرفع، انظر: ابن مجاهد: السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف: القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ، ص٢٨٠، والنحاس: إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلَّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٢١ه، ج٢، ص٤٩، وابن زنجلة، حجة القراءات، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط٥، ١٤١٨ه= ١٩٩٧م، ج١، ص٢٨٠،

والرازي: مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ، ج١٤، ص٢٢٢، وابن الجزري: النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]: القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ج٢، ص٢٦٨، والشوكاني: فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ، ج٢، ص٢٢٤.

(١٩) انظر: الحجة: ج٤، ص١٢.

(٢٠) انظر: السابق: ج٤، ص١٢، ١٣.

(٢١) السابق نفسه: ج٤، ص١٢، ١٣.

(٢٢) النحاس: إعراب القرآن، ج٢، ص٤٩.

(٢٣) انظر: الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل [وهو مُذَيَّل بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف): لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣) وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعي]، دار الكتاب العربي: بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ، ج٢، ص٩٧.

(٢٤) انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ج٢، ص٣٨٩.

(٢٥) انظر: الرازي: مفاتيح الغيب، ج١٤، ص٢٢٢.

(٢٦) انظر: أبو حيان: البحر المحيط في التفسير، تح : صدقي محمد جميل، دار الفكر: بيروت، (د.ط)١٤٢٠هـ، ج٥، ص٣١.

(٢٧) انظر: السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: د. محمد أحمد الخراط، دار القلم: دمشق، (د.ط)، (د.ت)، ج٥، ص٢٨٩.

(٢٨) انظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف، ج٢، ص٥٨١.

(٢٩) انظر: الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: حسن حَمَد، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م، ج٢، ص٣١٩، والصَّبَّان: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٧هـ =١٩٩٧م، ج١، ص١٦٠.

(٣٠) الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٣١٩، والصَّبَّان: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ج١، ص١٦٠.

(٣١) انظر: الصَّبَّان: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج١، ص١٦٠.

(٣٢) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٢، ص٣١٩.

(٣٣) انظر: المنتجب الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع: المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م، ج٣، ص٣٢.

(٣٤) انظر: أبو حيان: البحر المحيط، ج٥، ص٣١.

(٣٥) وهي قراءة عبد الله بن مسعود، وأُبَي، والأعمش، انظر: الفراء: معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة: القاهرة، ط١، (د.ت)، ج١، ص٣٧٥، والنحاس: معاني القرآن، تح: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩ه، ج٣، ص٢٤، والزمخشري: الكشاف،ج٢، ص٩٧، وأبو حيان: البحر المحيط، ج٥، ص٣١.

(٣٦) انظر: السمين الحلبي: الدر المصون، ج١٠، ص٣٢٤.

(٣٧) انظر: شمس الدين عقيلة: الزيادة والإحسان في علوم القرآن، تح: مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة – مركز البحوث والدراسات: الإمارات– ١٤٢٧هـ)، ط١، ج١، ص٤٠٩.

(٣٨) انظر: ابن السرَّاج: الأصول في النحو، تح: د عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة: بيروت، (د.ط). (د.ت)، ج٢، ص٢٥٧.

(٣٩) أبو حيان: البحر المحيط، ج٥، ص٣١.

(٤٠) انظر: السمين الحلبي: الدر المصون، ج٥، ص٢٨٨.

(٤١) انظر: د. محمد عبد الله قاسم: الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي(ت٣٧٧ه)، دار البشائر: دمشق، ط١، ١٤٢٩ه=٢٠٠٨م، ج٢، ص١٦٦.

(٤٢) انظر: السابق، ج٢، ص١٧٠.

(٤٣) انظر: النحاس: إعراب القرآن، ج٢، ص٤٩، والزمخشري: الكشاف، ج٢، ص٩٧.

(٤٤) أبو حيان: البحر المحيط، ج٥، ص٣١.

(٤٥) محمد رشيد رضا: تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، الهيئة المصرية العامَّة للكتاب: القاهرة، (د.ط)، ١٩٩٠، ج٨، ص٣٢١.

(٤٦) د. تمام حسان: الأصول، ص١٨٩، ١٩٠.

(٤٧) أبو البركات الأنباري: الإنصاف، ج٢، ص٧٧٠، والدكتور تمام حسان: الأصول، ص١٩٤.

(٤٨) أبو البركات الأنباري: الإنصاف، ج١، ص٢٤٥، والدكتور تمام حسان: الأصول، ص١٩٢.

(٤٩) الحديد: ٢٤.

(٥٠) قرأها بحذف(هو) نافع وابن عامر وأبو جعفر، وهي كذلك في مصاحف أهل المدينة والشام، وقرأها الباقون بإثبات (هو)، وهي كذلك في مصاحف أهل مكة والعراق، انظر: ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص٦٢٧، وابن خَالَويه: الحجة في القراءات السبع، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق: بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ)، ص٣٤٢، ٣٤٣، وأبو منصور الأزهري: معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب: جامعة الملك سعود، ط١، ١٤١٢هـ=١٩٩١م)، ج٣، ص٥٧، وابن زنجلة: حجة القراءات، ص٧٠٢، والزمخشري: الكشاف، ج٤، ص٤٨٠، وابن عطية: المحرر الوجيز، ج٥، ص٢٦٩.

(٥١) انظر: أبو علي الفارسي: الحجة، ج٦، ص٢٧٦

(٥٢) انظر: السابق: ج٦، ص٢٧٦.

(٥٣) الكهف: ٣٩.

(٥٤) أبو علي الفارسي: الحجة، ج٦، ص٢٧٦.

(٥٥) انظر: ابن خَالَويه: الحجة في القراءات السبع، ص٣٤٢، ٣٤٣.

(٥٦) انظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، قدم له: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية: بيروت، (د.ط)، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م، ج٢، ص٣٢٩، وابن عقيل: شرح ابن

عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، دار مصر للطباعة: القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م، ج١، ص٣٧٢.

(٥٧) انظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف، ج٢، ص٥٧٩.

(٥٨) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، ص٣٧٢.

(٥٩) انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ج٢، ص٣٢٩.

(٦٠) انظر: خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م ، ج١، ص٣١٤.

(٦١) انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ج٢، ص٣٢٩

(٦٢) انظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف، ج٢، ص٥٧٩.

(٦٣) انظر: الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج١، ص٤١٧.

(٦٤) انظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف، ج٢، ص٥٧٩.

(٦٥) انظر: خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ، ج١، ص٣١٤.

(٦٦) انظر: الواحدي: الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وآخرون، قدَّمه وقرظه: د. عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٥هـ=١٩٩٤م، ج٤، ص٢٥٣.

(٦٧) انظر: ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان: الجيزة، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م، ج١، ص٢٨٦– ٢٨٩.

(٦٨) السمين الحلبي: الدر المصون، ج١٠، ص٢٥٢، ٢٥٣.

(٦٩) انظر: الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج١، ص٤١٧.

(٧٠) آل عمران: ٣٦، وقد ورد في الآية ثلاث قراءات: فقرأها بفتح العين وسكون التاء (وَضَعَتْ)، نافع، وابن كثير وأبو عمرو، وحفص عن عاصم، والمُفَضَّل عنه، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويحيى بن وثَّاب، والأسود، وشَيبَة، وقرأها بسكون العين وضم التاء (وَضَعْتُ) ابن عامر، وأبو بكر عن عاصم، ويعقوب، وعلي، والمُفَضَّل، وقرأها

بسكون العين وكسر التاء (وَضَعْتِ) ابن عباس، والحسن. انظر: الفراء: معاني القرآن، ج١، ص٢٠٧، وابن مجاهد: السبعة في القراءات، ج٧، ص٢٠٤، وأبو حيان: البحر المحيط، ج٣، ص١١٧، وابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج٢، ص٢٣٩، والدكتور عبد اللطيف الخطيب: معجم القراءات، دار سعد الدين: دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م، ج١، ص٤٨٠، ٤٨١.

(٧١) أبو حيان: البحر المحيط، ج١٠، ص١١٣.

(٧٢) السمين الحلبي: الدر المصون، ج١٠، ص٢٥٣.

(٧٣) انظر: ابن عاشور: التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر: تونس، (د.ط)، ١٩٨٤هـ، ج١، ص٥٥.

(٧٤) انظر: السابق: ج١، ص٥٥.

(٧٥) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج١، ص٥٥، ٥٦.

(٧٦) الأنعام: ١٠٩.

(٧٧) قرأها نافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم، وأبو جعفر، وشيبة بفتح الهمزة، وقرأها ابن كثير، وأبو عمرو، وشعبة بخلف عنه، ويعقوب، وخلف، واليزيدي، وابن مُحَيصِن بالكسر، انظر: ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص٢٦٥، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب: بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م، ج٢، ص٢٨٢، والدكتور عبد اللطيف الخطيب: معجم القراءات، ج٢، ص٥١٩-٥٢٣.

(٧٨) انظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ج٢، ص٢٨٣.

(٧٩) انظر: أبو علي الفارسي: الإغفال، وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق وتعليق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي: أبو ظبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث: دبي، (د.ط)، ٢٠٠٥م ، ج٢، ص٤٢٠.

(٨٠) العنكبوت: ٤٢٠.

(٨١) انظر: الحجة: ج٥، ص٤٣٤.

(٨٢) انظر: أبو علي الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه، تح: د. عوض بن حمد القوزي (١٤١٠هـ =١٩٩٠م)، ط١، ج٢، ص٢٦٢.

(٨٣) أبو علي الفارسي: الحجة: ج٥، ص٤٣٤.

(٨٤) انظر: السابق: ج٥، ص٤٣٤.

(٨٥) الأنعام: ١٣٥.

(٨٦) انظر: أبو علي الفارسي: الحجة، ج٥، ص٤٣٤.

(٨٧) انظر: السابق، ج٥، ص٤٣٤.

(٨٨) انظر: أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج٣، ص٣٧٧.

(٨٩) انظر: الباقولي: إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ج٢، ص٧٢٤.

(٩٠) انظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ط)، (د.ت)، ج٢، ص١٠٣٣.

(٩١) انظر: المنتجب الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج٥، ص١٧٢.

(٩٢) انظر: أبو علي الفارسي: الحجة ج٥، ص٤٣٤، والتعليقة على كتاب سيبويه: ج٢، ص٢٦٢.

(٩٣) البقرة: ٦٥.

(٩٤) انظر: أبو علي الفارسي: الحجة: ج٥، ص٤٣٤.

(٩٥) انظر: السابق: ج٥، ص٤٣٤

(٩٦) السابق نفسه: ج٥، ص٤٣٤.

(٩٧) انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٢٨-٤٢.

(٩٨) انظر: خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٦٩.

(٩٩) الأنبياء: ٦٥.

(١٠٠) البيت من الكامل، وهو للبيد بن رَبيعة في ديوانه شرح الطوسي، تح: د. حنَّا نصر الحَتي (بيروت: دار الكتاب العربي١٤١٤ه=١٩٩٣م)، ط١، ص٢١٨، والشطر الأول في الديوان: "صَادَفْنَ منها غِرَّةً فَأَصَبْنَهَا" وانظر: سيبويه: الكتاب ، ج٣، ص١١٠، ص١١١، وأبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج٣، ص٣١٥.

(١٠١) الكهف: ١٢.

(١٠٢) انظر: خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح: ، ج١، ص٣٧٠– ٣٧٣.

(١٠٣) انظر: السابق: ج١، ص٣٧٥.

(١٠٤) انظر: المرادي: توضيح المقاصد والمسالك والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي: القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٨م، ج١، ص٥٦٣، ٥٦٤.

(١٠٥) سيبويه: الكتاب، ج١، ص٢٣٦، ٢٣٧.

(١٠٦) النحل: ٧٨.

(١٠٧) انظر: المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج١، ص٥٦٤.

(١٠٨) انظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ج٨، ص١٧٥.

(١٠٩) انظر: السابق، ج١١، ص١٤٠.

(١١٠) انظر: أبو إسحق الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: د. عياد بن عيد الثبيتي (مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م)، ط١، ج٣، ص٦٠٣، ٦٠٤.

(١١١) السابق: ج٣، ص٦٠٤.

(١١٢) انظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ج١، ص٦٨، وابن مالك: شرح التسهيل، ج٣، ص١٣٨، وابن يعيش: شرح المفصل، ج٤، ص٤٥٩، وأبو حيان: ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م، ج٤، ص١٧٢٣، ١٧٢٤، وابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر: دمشق، ط٦، ١٩٨٥م، ص٤٢٥، ٤٢٦، والسيوطي: همع الهوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية: القاهرة، (د.ط) (د.ت)، ج٢، ص٤٦٣، ٤٦٤.

(١١٣) الأنعام: ٣٤.

(١١٤) الأحقاف: ٣١.

(١١٥) الحج: ٢٣، والآية ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدۡخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَلُؤۡلُؤٗاۖ وَلِبَاسُهُمۡ فِيهَا حَرِيرٞ﴾، وفاطر: ٣٣، والآية: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَلُؤۡلُؤٗاۖ وَلِبَاسُهُمۡ فِيهَا حَرِيرٞ﴾

(١١٦) البقرة: ٢٧١.

(١١٧) الحديث أخرجه البخاري في الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر (بيروت: دار طوق النجاة، مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ١٤٢٢هـ)، ط١، ج٢، ص٤٨، باب إذا صلَّى قاعدًا، ثم صحَّ، أو وجد خِفَّةً، تَمَّمَ ما بقِيَ، حديث رقم ١١١٩، ومسلم في المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، (د.ت)، (د.ط)، ج١، ص٥٠٥، باب جواز النَّافلة قائمًا وقاعدًا، وفعل بعض الرَّكعة قائمًا وبعضها قاعدًا، حديث رقم ٧٣١.

١١٨ البيت من الطويل، وهو منسوب لسَلَمَةَ الجُعْفِيّ في لسان العرب: لابن منظور، ج١٣، ص٣٦٨(كون)، وهو مرويٌ فيه هكذا: فكيفَ بِبَيْنٍ كانَ مِيعادُه الحَشْرَا، والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية: للعيني، ج٣، ص١٢١٨، وبلا نسبة عند ابن مالك في شرح التسهيل، ج٣، ص١٣٩، وأبي حيان في التذييل والتكميل ، ج١١، ص١٤٣.

(١١٩) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج٣، ص١٣٨،١٣٩، والسيوطي: همع الهوامع، ج٢، ص٤٦٤.

(١٢٠) البيت من المُتَقَارِب، وهو لعُمَر بن أبي ربيعة في ديوانه، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. فايز محمد (بيروت: دار الكتاب العربي١٤١٦ه=١٩٩٦م)، ط٢، ص١٨٧، وانظر: شرح التسهيل: لابن مالك، ج٣، ص١٣٨، وأبو حيان: التذييل والتكميل، ج١١، ص١٤٣.

(١٢١) الحديث أخرجه البخاري في الجامع المسند الصحيح، ج٧، ص١٦٧، باب عذاب المُصَوِّرين يوم القيامة، حديث رقم ٥٩٥٠، ومسلم في المسند الصحيح المختصر، ج٣، ص١٦٧٠، باب لا تدخلُ الملائكةُ بيتًا فيه كَلبٌ وَلَا صورةٌ، حديث رقم ٢١٠٩، وروي: المصورين، وهو – على هذه الراوية– اسم إن، ولا شاهد فيه على زيادة(من).

(١٢٢) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ، ص٤٢٨، والسيوطي: همع الهوامع، ج٢، ص٤٦٤.

(١٢٣) النور: ٤٣.

(١٢٤) انظر: أبو علي الفارسي: الإغفال: ج٢، ص٤٩٥، ٤٩٦.

(١٢٥) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ص٤٢٩، و السيوطي: همع الهوامع، ج٢، ص٤٦٤، ٤٦٥.

(١٢٦) انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج٣، ص٦٠٠.

(١٢٧) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ص٤٢٩، والسيوطي: همع الهوامع، ج٢، ص٤٦٤، ٤٦٥.

(١٢٨) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ص٤٢٩.

(١٢٩) انظر: السابق، ص٤٢٩.

(١٣٠) انظر: السيوطي: همع الهوامع ، ج٢، ص٤٦٥.

(١٣١) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ، ص٤٢٧، و السيوطي: همع الهوامع، ج٢، ص٤٦٥.

(١٣٢) انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج٣، ص٦٠٥، ٦٠٦.

(١٣٣) انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، ج٤، ص٣١٨، وأبو حيان: البحر المحيط، ج٨، ص٣٥٨.

(١٣٤) ابن عطية: المحرر الوجيز، ج٤، ص٣١٨.

(١٣٥) انظر: برهان الدين الكرماني: غرائب التفسير، ج٢، ص٨٨٣، والباقولي: إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ج٢، ص٧٢٤، وابن عطية: المحرر الوجيز، ج٤، ص٣١٨، وأبو حيان: البحر المحيط، ج٨، ص٣٥٨، والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج٣، ص٥٤.

(١٣٦) أبو حيان: البحر المحيط، ج٨، ص٣٥٨.

(١٣٧) انظر: البيضاوي: أنوار التنزيل، ج٤، ص١٩٥، والنسفي: مدارك التنزيل، ج٢، ص٦٧٧، وابن عطية: المحرر الوجيز، ج٤، ص٣١٨، وأبو حيان: البحر المحيط، ج٨، ص٣٥٨، وابن عجيبة: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، ج٤، ص٣٠٤.

(١٣٨) انظر: المنتجب الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج٥، ص١٧٣.

(١٣٩) انظر: ابن عجيبة: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، ج٤، ص٣٠٤.

(١٤٠) الشوكاني: فتح القدير ، ج٤، ص٢٣٦.

(١٤١) انظر: ابن عجيبة: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، ج٤، ص٣٠٤.

(١٤٢) د. تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٦٣.

(١٤٣) وداد المبروك صالح أبو كليش: الاستفهام الإنكاري، بحث منشور بمجلة فكر وإبداع، رابطة الأدب الحديث، ج٨٦، ٢٠١٤م، ص٢٩٥، ٢٩٦.

(١٤٤) الأنعام: ١٢٤.

(١٤٥) انظر: أبو علي الفارسي: الحجة، ج١، ص٣٦.

(١٤٦) انظر: أبو حيان: البحر المحيط، ج٤، ص ٦٣٧.

(١٤٧) انظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٥٣٧.

(١٤٨) انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ج٤، ص١٤٢.

(١٤٩) انظر: السمين الحلبي: الدر المصون، ج٥، ص١٣٨.

(١٥٠) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ج١، ص٦٨٩.

(١٥١) انظر: أبو علي الفارسي: الحجة، ج٣، ص٢٤٤.

(١٥٢) الحجة، ج٣، ص٢٤٤.

(١٥٣) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه: إلى الصَّوْن من رَيْطٍ يَمانٍ مُسَهَّمِ، وهو لأوس بن حجر في ديوانه، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار صادر: بيروت، ط٣، ١٣٩٩ه= ١٩٧٧م، ص١٢٨، وانظر: أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع: دمشق: دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م، ص١٧٩، وابن يعيش: شرح المفصل، ج٢، ص١٤.

(١٥٤) أبو علي الفارسي : الحجة، ج١، ص٢٥.

(١٥٥) البيت من الطويل، وهو للشَّمَّاخ بن ضِرَار في ديوانه، حقَّقه وشَرَحه: صلاح الدين الهادي (القاهرة: دار المعارف)، (د.ت)، (د.ط)، ص١٨٢، انظر: أبو زيد القرشي: جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، حقَّقه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجاوي (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع)، (د.ت)، (د.ط)، ص٦٦٦، وأبو منصور الأزهري: تهذيب اللغة، ج٧، ص٤٩.

(١٥٦) أبو علي الفارسي: الحجة، ج٣، ص٢٤٥.

(١٥٧) انظر: العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر: دمشق، ط١،١٤١٦هـ=١٩٩٥م، ج٢، ص٧٧، وابن هشام: مغني اللبيب، ج١، ص١٧٦.

(١٥٨) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة عند ابن مالك في شرح التسهيل، ج٢، ص٢٣٢، وأبي حيان في التذييل والتكميل، ج٨، ص٥٥، وابن هشام في مغني اللبيب، ج١، ص١٧٧، والسيوطي في همع الهوامع، ج٢، ص٢١٢، وعبد القادر البغدادي في خزانة الأدب ولُب لُباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م، ج٧، ص٨.

(١٥٩) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج٢، ص٢٣٢.

(١٦٠) انظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ج٨، ص٥٥، وأبو حيان: ارتشاف الضَّرَب، ج٣، ص١٤٤٦، ١٤٤٧.

(١٦١) انظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ج٨، ص٥٥.

(١٦٢) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ج١، ١٧٧.

(١٦٣) البيت من الكامل، وهو للفرزدق عند أبي عبيدة معمر بن المثنى في نقائض جرير والفرزدق، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية: ط١، ١٤١٩ه= ١٩٩٨م، ج١، ص١٤٦، هكذا: يَهِزُ الهَرانِعَ عَقْدُهُ عِنْدَ الحُصَى، ولم أعثر عليه في ديوانه، وانظر: أبو علي القالي: البارع في اللغة: تح: هشام الطعان، مكتبة النهضة: بغداد، دار

الحضارة العربية: بيروت، ط١، ١٩٧٥م، ج١، ص١٨١، وعبد القادر البغدادي: خزانة الأدب، ج٦، ص٥٣٤.

(١٦٤) أبو علي الفارسي: الشعر أو شرح الأبيات مشكلة الإعراب، تحقيق وشرح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي : القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م، ج١، ص١٧٩.

(١٦٥) هذا جزء بيت من الطويل، وهو بتمامه: فَمِحْنَ بِهِ عَذْبَ الثَنَايَا رُضَابُهُ ... رِقاقٌ وَأَعْلَا حَيْثُ رُكِّبَن أَعْجَفُ، ويُرْوَى: "عَذْبَ الرِّضاب"، و"عَذْبًا رُضَابًا غُرُوبُهُ"، وهو للفرزدق في ديوانه، شَرَحَه وضَبَطَه وقدَّم له: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١،١٤٠٧=١٩٨٧م، ص٣٨٤، وانظر: أبو زيد القُرَشي: جمهرة أشعار العرب، ص٦٩٦، وأبو الطيب الوشَّاء: المُوَشَّى، تح: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي: القاهرة، مطبعة الاعتماد- ط١٣٧١،٢هـ=١٩٥٣م، ص١٨٨.

(١٦٦) أبو علي الفارسي: شرح الأبيات مشكلة الإعراب، ج١، ص١٧٩.

(١٦٧) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة عند أبي علي الفارسي في شرح الأبيات مشكلة الإعراب، ج١، ص١٧٩، وعبد القادر البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب، تح: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث: بيروت، ط٢(ج١-ج٤)، ط١(ج٥-ج٨)، ١٣٩٣-١٤١٤هـ، ج٣، ص١٣٤.

(١٦٨) هذا صدر بيت من بحر الرَّجَز، ذكر العيني في المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المعروف بشرح الشواهد الكبرى، تح: د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة: القاهرة، ط١،١٤٣١هـ =٢٠١٠م، ج٣، ١٣٠٨ أن ابن الأعرابي قد أنشده ولم ينشد تمامه، ولا عزاهُ إلى قائله، وقد قيل: إن قائله مجهول، وأنشد السيد السمرقندي تمامه في شرحه لمقدمة ابن الحاجب فقال: أَمَا تَرَى حَيثُ سُهَيلٍ طَالِعًا ... نَجْمًا يُضيءُ كالشِّهَاب لَامِعًا. وهو بلا نسبة عند الزمخشري في المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال: بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ج١، ص٢١١، وابن مالك في شرح التسهيل، ج٢، ص٢٣٢. وقد استدل به ابن مالك على إضافة (حيث) إلى الجملة.

(١٦٩) د. محمد عبد الله قاسم: الأصول النحوية والصرفية في الحجة، ج١، ص١٣٦.

(١٧٠) انظر: العيني: المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، ج٣، ص١٣٠٨.

(١٧١) انظر: عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب، ج٧، ص٣.

(١٧٢) انظر: أبو علي الفارسي: شرح الأبيات مشكلة الإعراب، ص١٨٠.

(١٧٣) أبو حيان: البحر المحيط ، ج٤، ص٦٣٨.

(١٧٤) د. أحمد وديع طنطاوي: أسس توجيه النقد الإعرابي في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، بحث منشور بمجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس- كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ع١٦، ج٣، ٢٠١٥م ، ص٥.

(١٧٥) الدماميني: شرح الدماميني على مغني اللبيب، تح: الشيخ أحمد عزّو عناية، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت، ط١، ١٤٢٨ه، ج١، ص٤٨٣.

(١٧٦) الصَّبَّان: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج٢، ص١٨٥.

(١٧٧) السمين الحلبي: الدر المصون، ج٥، ص١٣٨.

(١٧٨) انظر: السابق، ج٥، ص١٣٩.

(١٧٩) التوبة: ١٠٧.

(١٨٠) قرأها بالواو ابن كثير وأبوعمرو وعاصم وحمزة والكسائي، وهي كذلك في مصاحف مكة العراق، وقرأها بدون واو نافع وابن عامر وشيبة وغيرهم، وهي كذلك في مصاحف المدينة والشام. انظر: أبو داود، المصاحف، تح: محمد بن عبده، الفاروق الحديثة: القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م، ص١٤١،١٤٠،١٣٩، ١٥٢، وابن مجاهد: السبعة في القراءات: ص٢١٧، وأبو حيان: البحر المحيط، ج٥، ص٥٠٣، وابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج٢، ص٢٤٢.

(١٨١) انظر: أبو علي الفارسي: الحجة، ج٤، ص٢٤٠، ٢٤١.

(١٨٢) التوبة: ١٠٦.

(١٨٣) التوبة: ١١٠.

(١٨٤) انظر: أبو علي الفارسي: الحجة، ج٤، ص٢٤٠.

(١٨٥) انظر: السمين الحلبي: الدر المصون، ج٦، ص١١٩.

(١٨٦) انظر: محمد رشيد رضا: تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، ج١١، ص٣١.

(١٨٧) انظر: مجاهد: تفسير مجاهد، تح: محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة: القاهرة، ط١٤١٠،١ه= ١٩٧٩م، ج٤، ص٣٧٤، والطبري: جامع البيان في تأويل آي القرآن، ج١١، ص٦٦٨، والسمين الحلبي: الدر المصون: ، ج٦، ص١١٩.

(١٨٨) انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، ج٣، ص٨٠، ٨١.

(١٨٩) انظر: أبو حيان: البحر المحيط: ج٥، ص٥٠٣.

(١٩٠) انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، ج٣، ص٨٠، وقد نسب أبو حيان هذا الرأي إلى الحسن والأصم. (أبو حيان: البحر المحيط، ج٥، ص٥٠٢)

(١٩١) انظر: أبو بكر الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية: دمشق، (د.ط)، ١٣٩٠ه=١٩٧١م، ج١، ص١١٧، ص٤٧٦، و ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج١، ص٢٢٦.

(١٩٢) التوبة: ١٠٩.

(١٩٣) التوبة: ١٠٦.

(١٩٤) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٣، ص٢٤٧.